



نشاطات الجمعية خلال

عام ٢٠١٧

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٧ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٧ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٧ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٧.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مسودة مشروع اتفاقية عامة لإعادة الشراء

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ٣١ تموز ٢٠١٧ ضم الدوائر القانونية والخزينة في البنوك وممثلي البنك المركزي الأردني لمناقشة مسودة مشروع اتفاقية عامة لإعادة الشراء الواردة من البنك المركزي الأردني، وذلك في إطار جهود البنك لتطوير السوق الثانوي للأوراق المالية الحكومية، لما له من أهمية في زيادة فاعلية وكفاءة أدوات البنوك في توفير السيولة، واستكمالاً للإطار القانوني الذي يحكم العلاقات التعاقدية بين البنوك في اتفاقيات البيع وإعادة الشراء للأوراق الحكومية باستخدام نظام إدارة الأوراق المالية الحكومية وایداعها في البنك المركزي (DEPO/X).

وقد تم تشكيل لجنة من ممثلي الدوائر القانونية والخزينة في البنوك وممثلي البنك المركزي للخروج بصيغة نهائية من مشروع الاتفاقية.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة موضوع الربط الإلكتروني بين وزارة المالية والبنوك العاملة في المملكة

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً لمسؤولي الدوائر القانونية في البنوك بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠١٧ لمناقشة كتاب وزير المالية بخصوص موضوع السير في إجراءات وضع الحجز على الأموال المنقولة العائد للمكلفين المطالبين لدى وزارة المالية / مديرية الأموال العامة أسوةً بدائرة ضريبة الدخل والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مشروع قانون الشركات المعروض حالياً على مجلس النواب

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً للجنة القانونية للجمعية اجتماعاً ناقشت خلاله مشروع قانون الشركات المعروض حالياً على مجلس النواب.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مراجعة وتقييم الآلية المتبعة من قبل البنوك في استيفاء وتوريد رسوم الطوابع على مختلف

المعاملات البنكية

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٧ ضم مدراء الدوائر القانونية والمالية في البنوك العاملة في المملكة وذلك لمراجعة وتقييم الآلية المتبعة من قبل البنوك في استيفاء وتوريد رسوم الطوابع على مختلف المعاملات البنكية.

وبناءً على نتائج وتوصيات الاجتماع، قامت الجمعية بمخاطبة معالي وزير المالية مطالبةً بإصدار تعليمات بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٤) من قانون رسوم طوابع الواردات تمكن البنوك من استيفاء الرسوم بطريقة مرنة وسريعة من خلال تحويل قيمة الرسوم إلى حساب الإيرادات العامة لدى البنك المركزي الأردني بموجب رسالة سويت وختم المعاملة الخاضعة للرسوم بما يفيد استيفاء الرسوم وقيمتها وتاريخ استيفاء الرسوم المقررة أو أي وسيلة أخرى مناسبة.

جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة مشروع قانون الملكية العقارية لعام ٢٠١٥

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً لمدراء الدوائر القانونية في البنوك لمناقشة مشروع قانون الملكية العقارية لعام ٢٠١٥. وبحث المجتمعون مشروع القانون والمواد الواردة فيه، وتم إرسال ملاحظات البنوك حول تلك البنود لاسيما التي تتقاطع مع اهتمامات البنوك.

جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة ملاحظات البنوك على مسودة تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً ضم مدراء الامتثال والدوائر القانونية في البنوك، وذلك لمناقشة ملاحظات البنوك العاملة في المملكة حول مشروع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوارد من البنك المركزي الأردني.

وتنص المادة ٣٧ من قانون رقم (٤٦) لسنة ٢٠٠٧، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أن تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المشكلة وفقاً لأحكام هذا القانون بوضع التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الضوابط والأسس المتعلقة بالإخطار عن العمليات التي يشتبه بأنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والضوابط المتعلقة بالتصريح عن الأموال المنقولة عبر الحدود والإجراءات المتعلقة بالتصريح، وتنفيذ الالتزامات الواردة في القرارات الدولية وفقاً لأحكام البند (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٦) من القانون.

وتمخض الاجتماع عن تشكيل لجنة مصغرة من ممثلي البنوك لتوحيد الملاحظات والخروج بتوصية تشمل هذه الملاحظات حول مسودة التعليمات ليتم إرسال هذه التوصيات إلى البنك المركزي.

ب- الاجتماعات الأخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة المعالجة الضريبية لمخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً ضم مندوبي البنوك الأعضاء والمعنيين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وذلك لمناقشة المعالجة الضريبية لمخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة. وقد جاء هذا الاجتماع بناءً على كتاب بنك ABC رقم (٢١٩٢) تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ والمتعلق بنظام المصاريف والمخصصات والاستهلاك والإعفاءات رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٥ الصادر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٧٧) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٤، والذي يحق فيه للبنك تنزيل مخصصات التسهيلات الائتمانية غير العاملة التي

يرصدها وفق احكام قانون البنوك والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وبموجب النظام تم استثناء احتياطي المخاطر المصرفية العامة ومخصص تدني التسهيلات الائتمانية تحت المراقبة وأي مخصص عام لم يتم تخصيصه لكل عميل على حدة. حيث أن النظام لم يحدد متى يجوز اخراج أي عميل من اطار التسهيلات غير العاملة إلى ديون عملة وبالتالي عكس هذه المخصصات والفوائد والعمولات المعلقة الى إيرادات، فان تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية الصادرة من البنك المركزي الاردني تكون هي المرجعية بهذا الخصوص.

وكانت البنوك راجعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات وحصل خلاف حول مخصص تدني تسهيلات الديون الهالكة حيث اعتبرت دائرة ضريبة الدخل هذه الديون بمثابة ديون عاملة وبالتالي يجب عكس كامل مخصص تدني التسهيلات المتعلق بها وكامل الفوائد والعمولات المعلقة الى الإيرادات الخاضعة للضريبة اذا تبين وجود تحصيلات نقدية منها بغض النظر عن المبلغ ولم يتم اعتماد تعليمات البنك المركزي الاردني بهذا الخصوص على الرغم من عدم وجود نص في النظام المشار اليه سابقاً.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة استخدام الحراسات على مدار الساعة وأجهزة التفتيش

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ١٤ أيار ٢٠١٧ ضم مندوبي البنوك الأعضاء لمناقشة موضوع إلزام البنوك التجارية بضرورة استخدام الحراسات على مدار الساعة وأجهزة التفتيش في مواقعها.

وقد جاء الاجتماع بناءً على توجيهات مجلس إدارة الجمعية لمناقشة الكتاب الوارد لجمعية البنوك من محافظ البنك المركزي الاردني والذي نقل فيه توصية اللجنة الوطنية لحماية البنية التحتية الرئيسية والأهداف الحيوية في وزارة الداخلية والمتضمنة إلزام كافة البنوك التجارية وشركات الصرافة بضرورة استخدام الحراسات على مدار الساعة وأجهزة التفتيش في مواقعها حفاظاً على أمنها وسلامتها، وذلك نظراً لقيام الكثير من البنوك التجارية في المملكة بالاعتماد على الرقابة الالكترونية (الكاميرات) في تأمين الحماية لمواقعها، وذلك بهدف تقديم توصيات الى مجلس الادارة لاتخاذ القرار المناسب.

وأكد المشاركون في الاجتماع أن عملية إلزام البنوك بتعيين حراس في الفروع تخالف التعليمات، وأن الفروع مغطاة بأنظمة المراقبة إلى جانب تعيين حراس داخل الفروع حسب الضرورة، إلى جانب أن أمانة عمان لا تمنح تصاريح ورخص بوضع الاكشاك الامنية الخارجية للحراس وتخالف من يضع هذه الاكشاك. وبالتالي فقد أوصى المجتمعون بعدم وجود حاجة لاستخدام الحراس على مدار الساعة كون أنظمة الحماية المستخدمة حالياً تلبى الحاجة وفقاً لتعليمات البنك المركزي.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مبادرة سمو الأميرة عالية بنت الحسين لإعادة تدوير الورق

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ١٤ حزيران ٢٠١٧ لمندوبي البنوك الأعضاء لمناقشة مبادرة سمو الأميرة عالية بنت الحسين لإعادة تدوير الورق لصالح المدارس الحكومية في المملكة. وقد خلص الاجتماع إلى التوصية بتشجيع البنوك على المشاركة في هذه المبادرة الهامة عن طريق توقيع اتفاقيات تضم أطراف رئيسية هي البنوك والمبادرة وشركة إعادة التدوير ووزارة التربية والتعليم.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة المشاكل التي تواجهها البنوك في تعاملها مع الجهات الحكومية المستفيدة من الكفالات المصرفية

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً للجنة التي تم تشكيلها لمناقشة وبحث المشاكل التي تواجهها البنوك في تعاملها مع الجهات

الحكومية المستفيدة من الكفالات المصرفية. وقد تمخض الاجتماع عن إعداد كتاب تم بموجبه مخاطبة دولة رئيس الوزراء، وعلى إثره تم تشكيل لجنة برئاسة وزير المالية وعضوية مندوبين عن وزارة الصحة ووزارة الاشغال العامة والإسكان والبنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة الصعوبات التي يواجهها قطاع الخدمات الاستشارية والمعمارية والهندسية

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ١٢ تموز ٢٠١٧ لمناقشة المشاكل والصعوبات التي يواجهها قطاع الخدمات الاستشارية المعمارية والهندسية، وذلك بحضور مدير عام جمعية البنوك والمدير العام للشركة الاردنية لضمان القروض الدكتور محمد الجعفري والمديرة التنفيذية لمنتدى الأعمال الهندسي المهندس سمر الكيلاني ونائب رئيس هيئة الإدارة طارق زريقا وعدد من أعضاء المنتدى، إضافة لمندوبي البنوك الأعضاء.

وقد جاء عقد هذا الاجتماع بناءً على اجتماع سابق عقد في البنك المركزي طالب فيه المحافظ بضرورة مناقشة المشكلات التي يواجهها قطاع الخدمات الهندسية الاستشارية وتحديد في موضوع الكفالات. وتطرق الاجتماع إلى موضوع القروض الميسرة المباشرة من البنك المركزي الأردني، وإمكانية ضم قطاع الخدمات الاستشارية الهندسية إلى القطاعات المستفيدة من هذه القروض، ودور الشركة الاردنية لضمان القروض في ضمان كفالات الأعضاء لدى البنوك المحلية، فيما تم مناقشة موضوع الكفالات.

وأكد المجتمعون على أن موضوع الكفالات يرتبط بعدة أمور، منها علاقة البنك بالشركة وتعليمات البنك المركزي وطالب الإصدار، فيما يعتمد نص الكفالة على قدرة الشركة على التفاوض، حيث أن وضع الشركات الهندسية الاستشارية يختلف عن وضع المقاولين.

وقدموا مقترحاً لوضع دليل ارشادي للشركات الهندسية الاستشارية ليساعدها على معرفة المتطلبات قبل التقدم لطلب اصدار لكفالة، وتوقيع العقود تبعاً للقانون الأردني أو البريطاني، ويفضل أن لا يتم الاستناد الى اي قانون لدولة اخرى.

كما أكدوا على إمكانية تخفيف المخاطر لدى البنوك عن طريق الشركة الاردنية لضمان القروض والآلية المناسبة لذلك، حيث اشار الدكتور الجعفري إلى أن قطاع الخدمات الهندسية الاستشارية يقدم خدمات فنية، استشارية وإشراف وتصميم مبالغها اقل من المقاولين وتتميز بالإبداع الفكري، وعائدات القطاع تمثل قيمة مضافة عالية؛ فهو قطاع مهم ويصدر اعماله لأكثر من ٣٠ دولة من مختلف أنحاء العالم.

وأكد مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض بأن الشركة ستقدم مقترح للبنوك يهدف إلى تخفيف المتطلبات على المنتدى والأعضاء ومشاركة البنوك في المخاطر ولتحقيق العمل في اصدار كفالة ومشاركة البنك في المخاطر (Risk Sharing Formula) وتكلفة مشاركة المخاطر، حيث ستقوم الشركة الاردنية لضمان القروض بالتأكد من موضوع التكلفة والاجراء ومن الطبيعي ان يكون هنالك تقاسم وتشارك بالسعر وليس لزيادة او اضافة العمولة التي يتطلبها البنك. ونوه إلى أنه سيكون هنالك تحليل للشركة ودراسة المخاطر المتعلقة بها قبل الموافقة على هذا الاجراء مع التفكير بالتسعير والعمولات ومن الممكن ان يكون السقف المشار اليه والمقترح هو المليون.

وأكد مدير عام جمعية البنوك استعداد الجمعية لعمل ورشة عمل لتهيئة الشركات الاستشارية الهندسية لمتطلبات اصدار الكفالة وتقديم دليل ارشادي، على أن يتم الحصول على نسخة من كتاب جمعية البنوك المتعلق بموضوع التجديد التلقائي للكفالة ومتابعة المنتدى مع الجهات المختصة. كما أوصى مدير عام جمعية البنوك أن يتم مخاطبة البنك المركزي بشأن القروض الميسرة لإصدار تعليمات بضم قطاع الخدمات الهندسية الاستشارية إلى القطاعات المستفيدة من هذه القروض، على أن يتم مخاطبة الدوائر والجهات الحكومية عن طريق المنتدى والشركات الاستشارية. وأوصى الشركة الاردنية لضمان القروض بضمان إصدار حزمة من ضمانات القروض للشركات الاستشارية الراغبة في الاستفادة من هذه القروض.

جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لبحث آليات الربط الإلكتروني بين دائرة مراقبة الشركات والبنوك

عقدت جمعية البنوك في الاردن ودائرة مراقبة الشركات اجتماعاً عرضت فيه الدائرة ايجازاً عن بوابة تمكين الأعمال وآليات التواصل الالكتروني مع البنوك. وهدف اللقاء الى تفعيل أتمتة ومخاطبة فتح الحساب لدى البنوك وإيداع نصف رأس المال، والتي هي متطلبات استكمال تسجيل الشركات ذات المسؤولية المحدودة من قبل دائرة مراقبة الشركات.

وأكد مراقب عام الشركات رمزي نزهة، أهمية اللقاء مع جمعية البنوك ومدراء تكنولوجيا المعلومات في البنوك لبحث آليات التعاون لاستكمال الربط الإلكتروني مع البنوك فيما يخص اجراءات تسجيل الشركات. وأضاف أن اللقاء يأتي في اطار سعي دائرة مراقبة الشركات لتطوير بوابة تمكين الاعمال وأتمتة جميع الخدمات المقدمة من قبلها لتسهيل وتبسيط خدماتها.

بدوره، أكد مدير عام جمعية البنوك الدكتور عدلي قندح أهمية الربط الإلكتروني مع مختلف الجهات ذات العلاقة لتسهيل وتبسيط الاجراءات على المواطنين واختصار الوقت والجهد. وأشار إلى أهمية تأطير التعاون بين جمعية البنوك ودائرة مراقبة الشركات من خلال مذكرة تفاهم بهذا الخصوص.

ووفقاً لآليات الربط بين دائرة مراقبة الشركات والبنوك الأردنية، فإنه سيتم فتح حساب الكتروني لكل بنك يستطيع من خلال هذا الحساب الدخول والإطلاع على بيانات العميل في حال تقدم بطلب ترخيص شركة لدى دائرة مراقبة الشركات والتحقق من البيانات التي على ضوئها يتم فتح حساب للعمل لدى البنك ومنحه شهادة بذلك لغايات استكمال اجراءات تسجيل الشركة.

جمعية البنوك تنظم اجتماعاً لعرض مشروع الخارطة الاستثمارية للمحافظات

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٥ تشرين الثاني ٢٠١٧ جمع بين وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة وممثلين عن هيئة الاستثمار وممثلي البنوك الأعضاء وذلك لعرض مشروع الخارطة الاستثمارية للمحافظات والتي تضمنت جملة من الفرص الاستثمارية التنموية والريادية صغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) في مختلف القطاعات الاقتصادية

ودعا وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة البنوك في المملكة إلى التطلع بمنظور شمولي للفرص الاستثمارية التي تطرحها هيئة الاستثمار، خصوصاً في المحافظات والتي تعكس الميزات التنافسية والنسبية لكل محافظة وان تكون مسوقاً لهذه المشروعات. وأضاف أن المشروعات التي تم دراستها من قبل الهيئة وعددها ١٢٠ مشروعاً بقيمة ٣٠٠ مليون دينار، تحقق الفائدة لجميع الشركاء والبنوك الممولة طرف منها، وتحقق الأهداف التنموية وخصوصاً توفير فرص عمل تصل إلى ٤ آلاف فرصة في مختلف محافظات المملكة، كاشفاً أن المشروعات تتراوح بين صغيرة ومتوسطة وكبيرة، إضافة لوجود مشروعات كبرى في المملكة تعد فرصاً استثمارية واعدة مطروحة أمام القطاع الخاص على مبدأ (BOT). وأشار شحادة إلى أن هيئة الاستثمار استقبلت ٦ اهتمامات من مستثمرين مهتمين بمشروعات استثمارية في المحافظات منها ثلاثة سيتم توقيعها قريباً بعضها في المناطق التنموية في المحافظات، داعياً ممثلي البنوك إلى المبادرة بتزويد الهيئة بملاحظاتهم واستفساراتهم حول المشروعات وبناء جسور التعاون بين المؤسسات الوطنية لتحقيق المصلحة الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي.

من جانبه أكد مدير عام جمعية البنوك أن الجمعية بادرت للتنسيق والتعاون مع هيئة الاستثمار لتعريف البنوك العاملة بالمملكة بالخارطة الاستثمارية والفرص التي توفرها من مختلف الأحجام، لاسيما وأن هذه الفرص استكملت دراسات الجدوى وتحتاج حالياً لعملية التسويق والتمويل، مبيناً أن لدى البنوك فوائض مالية تقارب ٣ مليارات دينار جاهزة للإقراض في حال توفرت الفرص الاستثمارية المناسبة للتمويل، ومشيراً إلى أن الجهاز المصرفي الأردني ورغم التحديات، حافظ على مستوى عالي من المتانة والسلامة وذلك بفضل الإدارات السليمة للبنوك العاملة وللرقابة الحصيفة التي يجريها البنك المركزي، حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة إلى ٤,٣% في نهاية ٢٠١٦، وبلغت نسبة التغطية ٧٧%.

وعرض الدكتور محمد أبو عمر مدير الدراسات والسياسات في هيئة الاستثمار المشروعات التي طرحتها هيئة الاستثمار لتنفيذها في المحافظات وعددها ٢٤٠ مشروعاً تم إعداد دراسات جدوى اقتصادية لحوالي ١٢٠ مشروعاً تحقق الاهداف التنموية وتوفر فرص عمل جديدة. وبين أن معدل العائد على الاستثمار في هذه المشروعات يتراوح بين ٢١٪ و ٢٨٪ وتعد مشروعات ريادية ذات فرص نمو عالية، والأكثر أهمية أنها تولد فرص عمل في المحافظات ويستفيد منها أبناء المجتمع المحلي. وأكد أن المشروعات المطروحة كفرص استثمارية في المحافظات تمتاز بترابطاتها الأمامية والخلفية ما يتيح الفرصة امام العناقيد الاستثمارية القائمة الاستفادة منها، وتسجم مع الخطة التنموية التي اقترتها الحكومة لتنمية المحافظات في السنوات المقبلة.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

(١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٧ ورش العمل التالية:

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول مركز خدمات النقد

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة حماية الاردنية ورشة عمل حول خدمة مركز النقد Cash Center وذلك بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠١٧. وتناولت الورشة إيجازاً عن تطور الخدمات التي تقدم للبنوك من قبل المزود الخارجي لخدمة نقل الأموال والصرافات الآلية، وتطور خدمات الصراف الآلي عالمياً.

وقدمت شركة حماية شرحاً وافياً عن خدمة مركز النقد (Cash Centre) للصرافات الآلية ونقل الأموال، سواء لبنك منفرد أو لمجموعة من البنوك واستخدام أحدث الأجهزة والأنظمة التي تؤهلها لإدارة ومعالجة النقد، وعن برامج هاردوير Hardware وسوفت وير Software التي يمكن أن تستخدم لهذه الغاية. كما تم خلال الاجتماع استعراض أنظمة الأمن والتتبع لسيارات وفرق التغذية والنقل، وعرض أفكار جديدة عن بعض نماذج الصراف الآلي واستعمالاتها المتطورة.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان فحص البرمجيات في الأردن

نظمت جمعية البنوك بالتعاون مع المركز الوطني لتوكيد جودة البرمجيات التابع للجمعية العلمية الملكية ورشة عمل تفاعلية تحت عنوان (فحص البرمجيات في الأردن) وذلك بتاريخ ٨ آذار ٢٠١٧. وتناولت الورشة أهمية فحص البرمجيات ورفع الجودة على أساس المعرفة وتطوير الخبرات والأنظمة التطبيقية في هذا المجال.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول الإقراض الأخضر في الأردن

نظمت جمعية البنوك بالتعاون مع المركز الإقليمي للطاقة المتجددة في القاهرة وصندوق الطاقة المتجددة في الأردن ورشة عمل حول الإقراض الأخضر في الأردن بعنوان «Capacity Needs Assessment on green energy and climate finance in MENA region» بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧. وشارك في الورشة عددٌ من ممثلي دوائر التمويل في البنوك والخبراء في مجال التمويل الأخضر، ناقشوا خلالها التجارب الدولية في هذا المجال والتجربة الأردنية والنجاحات التي حققتها في السنوات الماضية.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان تطوير طرق وأساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية وغير

المالية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورشة عمل بعنوان “تطوير طرق وأساليب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية وغير المالية” وذلك خلال الفترة ٧ - ٩ آذار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان الوقاية الصحية والسلامة المهنية لرفع مستوى الوعي والثقافة الصحية لموظفي البنوك نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع الجمعية الأردنية للخدمات الطبية ورشة عمل بعنوان “الوقاية الصحية والسلامة المهنية لرفع مستوى الوعي والثقافة الصحية لموظفي البنوك” وذلك خلال الفترة ١٥-١٦ أيار ٢٠١٧ في مقر الجمعية.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول خدمة الدفع الالكتروني للمعاملات الحكومية لموظفي القطاع المصرفي الاردني نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ورشة عمل حول “خدمة الدفع الالكتروني للمعاملات الحكومية لموظفي القطاع المصرفي الاردني” وذلك بتاريخ ١٩ تموز ٢٠١٧. واستعرضت الورشة الخدمات التي تقدمها الدائرة من خلال موقع الخدمات الالكترونية بالإضافة إلى خدمة الدفع الالكتروني مع شركة مدفوعاتكم.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع جمعية “إنتاج” ورشة عمل حول “تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي” وذلك بتاريخ ١٨ أيلول ٢٠١٧. بهدف تعريف ممثلي البنوك بأحدث التقنيات المستخدمة حالياً في القطاع المصرفي بالعالم وعلى مستوى الإقليم. وقد بحثت الورشة في السبل الكفيلة بتحقيق منفعة تبادل الخبرات والمعرفة بين الشركات والبنوك للعمل على تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها باستخدام أحدث التقنيات في التكنولوجيا.

وأكد مدير عام جمعية البنوك خلال افتتاحه أعمال الورشة على أهمية استخدام البنوك للتكنولوجيا الحديثة بمختلف المجالات بما يتواءم وحاجة الجهاز المصرفي، في ظل التزام البنوك بمتطلبات البنك المركزي والبنوك العاملة في الخارج واحتياجاتها وأولوياتها للأمينين. مؤكداً على أن التكنولوجيا يجب أن تدعم حماية المعلومات والمحافظة على سريتها، وسط التوجه لإلغاء المعاملات الورقية والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات عوضاً عنها، جنباً إلى جنب مع تقييم أتمته الدوائر القانونية من حيث امتلاك أنظمة حاسوبية لتسيير أعمالها، بالإضافة إلى قدرة البنوك على استخدام الحوسبة السحابية.

وأكد المدير التنفيذي لجمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات “إنتاج” المهندس نضال البيطار، على الشركات الأعضاء في إنتاج تملك خبرات طويلة بالعمل مع الجهاز المصرفي المحلي. وأكد أن القطاع المصرفي من أفضل القطاعات بالملكة التي تدعم زيادة نسبة رقمنة الاقتصاد، نتيجة اعتماد المصارف الملحية على التكنولوجيا بكافة أشكالها لتقديم خدمة مميزة للعملاء. وأشار إلى الرؤية الملكية ريتش ٢٠٢٥ تهدف إلى زيادة رقمنة الاقتصاد، حيث بلغت الرقمنة لغاية الآن نحو ٨ بالمئة مقارنة مع ١٨ بالمئة للاقتصاد الأمريكي.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول اطلاق نموذج اتفاقية تنفيذ برامج ادارة وترشيد استهلاك الطاقة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مشروع تطوير قدرات قطاع الطاقة ESCB والممول من الوكالة الامريكية للتنمية USAID ورشة عمل حول اطلاق نموذج اتفاقية تنفيذ برامج ادارة وترشيد استهلاك الطاقة وذلك بتاريخ ٨ آب ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل حول اعتمادية اختبار اللغة الإنجليزية الدولي TOEIC

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة Masa for International Exams ورشة عمل حول موضوع اعتمادية اختبار اللغة الإنجليزية الدولي TOEIC وذلك بتاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم ورشة عمل بعنوان الكفالات في القانون الاردني وأهمية تطبيق القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب

نظمت جمعية البنوك في الأردن ورشة عمل بعنوان “الكفالات في القانون الاردني وأهمية تطبيق القواعد الموحدة لخطابات الضمان تحت الطلب” بتاريخ ٢٠ كانون الأول ٢٠١٧.

(٢) الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٧ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وآلية تطبيقها في البنوك الأردنية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان “التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وآلية تطبيقها في البنوك الأردنية” وذلك خلال الفترة ٣٠ كانون الثاني – ١ شباط ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان مهارات التفاوض ومعالجة وتحصيل الديون المتعثرة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان “مهارات التفاوض ومعالجة وتحصيل الديون المتعثرة” وذلك خلال الفترة ٦ – ٩ آذار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التحويل الالكتروني للأموال

للعلماء وبين البنوك في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وإدارة مخاطرها

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التحويل الالكتروني للأموال للعلماء وبين البنوك في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وإدارة مخاطرها» خلال الفترة ٢٠ – ٢٢ آذار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة» وذلك خلال الفترة ٢٤ - ٢٦ نيسان ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان قواعد ومعايير واجراءات الامتثال ووظيفتها في البنوك الأردنية في ضوء المذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «قواعد ومعايير واجراءات الامتثال ووظيفتها في البنوك الأردنية في ضوء المذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك» وذلك خلال الفترة ٢٢ - ٢٤ ايار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان قواعد ومعايير واجراءات الامتثال ووظيفته في البنوك الاردنية في ضوء التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «قواعد ومعايير واجراءات الامتثال ووظيفته في البنوك الاردنية في ضوء التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الاردني ومبادئ لجنة بازل للرقابة على البنوك» خلال الفترة ٣١ تموز - ٢ آب ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني المتعلقة بالتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة بعنوان «التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني المتعلقة بالتعامل مع شكاوى عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية» وذلك خلال الفترة من ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان تنمية المهارات القيادية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة MED for training and consultation دورة تدريبية بعنوان «تنمية المهارات القيادية» وذلك خلال الفترة ٢٢ - ٢٤ ايار ٢٠١٧ في مقر الجمعية، وذلك بهدف بناء مهارات قيادية جديدة وتنمية المهارات الحالية وبالتالي تعزيز دور العمل القيادي في مؤسسات الأعمال، عن طريق تزويد الموظفين بالمعارف العلمية والمهارات السلوكية والاتجاهات الحديثة في القيادة وإكسابهم مهارات مهنية تعزز اتجاهاتهم الايجابية نحو مؤسساتهم والجمهور المستهدف.

واشتملت الدورة التي استمرت ثلاثة أيام، على موضوعات حول القيادة وأنماطها، والوظائف القيادية والمسؤوليات المنوطة بها والأداء الوظيفي القيادي والشبكة القيادية leadership grid، والتفريق بين من هو القائد ومن هو المدير، وصياغة الاهداف المؤسسة وخطة العمل وتقييم الاداء والتفكير الإبداعي، إلى جانب تمارين وتطبيقات عملية.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان منهجية البيع الأمريكية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة MED for training and consultation دورة تدريبية بعنوان ”منهجية البيع الأمريكية“ خلال الفترة ٢٤ - ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان مدراء ضد الرصاص

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع شركة MED for training and consultation دورة تدريبية بعنوان ”مدراء ضد الرصاص“ (Bullet Proof Managers (BPM وذلك خلال الفترة ٢٦ - ٢٨ أيلول ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورتين تدريبيتين ضمن إطار مذكرة التفاهم التي وقعتها مع المجلس القضائي الأردني

عقدت جمعية البنوك دورتين تدريبيتين بعنوان ”العمليات البنكية والتجارية الحديثة“ وذلك خلال الفترة ١٧ - ٢١ كانون الأول في إقليم الشمال، وفي إقليم الوسط خلال الفترة ١٠ - ١٤ كانون الأول ٢٠١٧. وجاء عقد هاتين الدورتين تنفيذاً لمذكرة التفاهم التي وقعتها جمعية البنوك في الأردن مع المجلس القضائي الأردني والمتعلقة بمجال التدريب وعقد ورش عمل لتهيئة قضاة مؤهلين ومدربين في القضايا المصرفية.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وآلية تطبيقها في البنوك الأردنية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان ”التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها وآلية تطبيقها في البنوك الأردنية“ وذلك خلال الفترة ٣٠ كانون الثاني - ١ شباط ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان مهارات التفاوض ومعالجة وتحصيل الديون المتعثرة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان ”مهارات التفاوض ومعالجة وتحصيل الديون المتعثرة“ وذلك خلال الفترة ٦ - ٩ آذار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التحويل الالكتروني للأموال

للعلماء وبين البنوك في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وإدارة مخاطرها

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان ”التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال التحويل الالكتروني للأموال للعلماء وبين البنوك في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وإدارة مخاطرها“ خلال الفترة ٢٠ - ٢٢ آذار ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم دورة تدريبية بعنوان التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان «التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال تمويل الأفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة» وذلك خلال الفترة ٢٤ - ٢٦ نيسان ٢٠١٧.

(٣) الندوات والملتقيات والمنتديات:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٧ الندوات والملتقيات والمنتديات التالية:

جمعية البنوك تنظم جلسة حوارية بعنوان تيسير وصول الشركات الريادية للتمويل

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع الشركة الاردنية لضمان القروض جلسة حوارية بعنوان “تيسير وصول الشركات الريادية للتمويل”، وذلك بتاريخ ١٢ كانون الأول ٢٠١٧ في مقر الجمعية.

جمعية البنوك تنظم ندوة حول تعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية

نظمت جمعية البنوك في الأردن ندوة حول تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠١٧، وذلك لتسليط الضوء على هذه التعليمات وتطبيقاتها وطريقة التعامل معها بين البنوك العاملة في المملكة. وشارك في الندوة التي التأم في مقر جمعية البنوك، مدراء دوائر المخاطر والتدقيق والامتثال في البنوك.

وكان البنك المركزي قد أصدر تعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، حرصاً على استقرار النظام المالي والاقتصادي في المملكة، وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.

وأكد مدير عام جمعية البنوك في كلمته الافتتاحية للندوة على أهمية هذه التعليمات التي تستهدف تعزيز قدرات البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، والمحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية، والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها مشكلات جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام. كما بين أن التعليمات تتضمن محاور رئيسة أبرزها منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، ورأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية، والمتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والإجراءات الرقابية الخاصة بها، وتقليل آثار مواجهة البنوك لمشاكل جوهرية.

جمعية البنوك تنظم ندوة تعريفية بعنوان Next Generation IT Security

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع SOPHOS ندوة تعريفية بعنوان Next Generation IT Security بتاريخ ١٦ آب ٢٠١٧.

جمعية البنوك تنظم الملتقى الخامس للمسؤولية المجتمعية للبنوك بعنوان “من المسؤولية المجتمعية إلى التنمية المستدامة”

نظمت جمعية البنوك في الأردن الملتقى الخامس للمسؤولية المجتمعية للبنوك بعنوان “من المسؤولية المجتمعية إلى التنمية المستدامة”

برعاية محافظ البنك المركزي الأردني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وذلك بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ٢٠١٧.

وقال محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز في كلمته الافتتاحية خلال الملتقى بأن الاقتصاد الأردني أظهر مؤشرات عديدة على التعافي وتحقيق معدلات نمو إيجابية في الأعوام المقبلة. مضيفاً بأن الأردن تمكن من تجاوز العديد من التحديات في السنوات الخمس الماضية، والتي أدت الى هبوط معدل النمو الاقتصادي إلى أقل من معدلاته التاريخية ليصل إلى متوسط ٦, ٢٪ سنوياً في فترة ما بعد الازمة مقارنة مع ١, ٧٪ في فترة ما قبل الازمة. ومؤكداً أن على الرغم من تواضع معدلات النمو خلال الفترة الماضية، وارتفاع معدل المديونية إلا أن هنالك مؤشرات عن تجاوز المرحلة الأصعب وتراجع حجم التحديات القائمة.

وبين فريز أن النصف الأول من عام ٢٠١٧ شهد معدلات نمو إيجابية بلغت ١, ٢٪، وهي حول معدل النمو المتحقق في العام السابق، متوقعاً أن يصل النمو للعام الحالي إلى ٢, ٢٪ مقارنة مع ٢٪ في عام ٢٠١٦.

كما أشار فريز إلى أن هذا اللقاء يأتي بعد خطاب العرش الذي افتتح فيه جلالة الملك أعمال الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة. حيث تضمن الخطاب تشخيصاً واقعياً ودقيقاً للتحديات التي يمر بها اقتصادنا الوطني، وما تمليه علينا جميعاً، حكومة ومؤسسات دولة وقطاع خاص، من اجراءات عملية لمواجهة المحافظة على الاستقرار الاقتصادي في المملكة. كما أشار إلى أن خطاب جلالة الملك يدعونا لتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين، وخصوصاً من فئات الدخل المتوسط والمحدود، مؤكداً أن الأردنيين عودونا دائماً بإصرارهم واثمائهم أنهم عند حسن الظن بهم، وكلّي ثقة بقدرة الاردن على تجاوز جميع التحديات والعقبات التي يمر بها.

وقال المحافظ إن قراءتنا للمشهد الاقتصادي ولتطورات الجزئية تشير إلى بدء تعافي وعودة تدريجية للاقتصاد الوطني الى معدلات نمو أعلى خلال السنوات المقبلة، حيث بدأ تحسن ملموس في بعض مؤشرات القطاع الخارجي، وانخفاض التراجع في بعضها الآخر.

من هذه المؤشرات، قال المحافظ إن الدخل السياحي واصل الارتفاع بنسبة ٧, ١٢٪ لنهاية تشرين الأول من العام الحالي، مقابل تراجع نسبته ٨, ١٪ للفترة ذاتها من العام الماضي. وكذلك تحسن في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى المملكة بنحو ٣٠٪ في النصف الأول من العام، ما رفع نسبتها الى الناتج الى ٦٪ مقابل ٧, ٤٪ للفترة المقابلة من العام الماضي. وبين أن تحويلات العاملين سجلت معدلات نمو موجبة بلغت ٧, ٠٪ لنهاية أيلول من العام الحالي مقارنة مع تراجع نسبته ٤٪ للفترة ذاتها من العام الماضي.

وأشار المحافظ إلى استقرار الصادرات الوطنية، بعد ان تراجعت بما معدله ٨, ٧٪ سنوياً في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، موضحاً أن ما يدعو للتفاؤل أن هذا الاستقرار جاء بالرغم من انخفاض اسعار الصادرات بنسبة ٨٪ لنهاية آب، قابلها ارتفاع في كميات الصادرات بشكل عام بنسبة مماثلة، اضافة الى الوصول الى اسواق جديدة.

أما بخصوص فتح الحدود مع العراق، قال المحافظ إن ثمة مؤشرات على أن التجارة مع العراق آخذة بالتحسن، وذلك ”مع ادراكنا أن عودة حجم الصادرات إلى العراق لمستويات ما قبل اغلاق الحدود ستستغرق بعض الوقت، حيث نأمل أن نلمس الأثر الايجابي لاستئناف التجارة مع العراق ابتداء من النصف الثاني من عام ٢٠١٨.

وأضاف أن الانفاق الرأسمالي نما بنسبة ٤, ٧٪ لنهاية أيلول من العام الحالي، مقابل تراجع نسبته ٤, ٩٪ للفترة نفسها من العام الماضي، مؤكداً أن هذا النمو يشكل قوة رافعة للأداء الاقتصادي، وستمتد اثاره الايجابية الى مختلف القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في ضوء توجه الحكومة نحو مزيد من الاعتماد على القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المشروعات الرأسمالية، مثل تكريس لأطر الشراكة مع القطاع الخاص والاستفادة من خبراته المتراكمة، في الوقت الذي سيسهم ذلك في الحد من عجز الموازنة.

وأشار إلى استمرار وتيرة النمو في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، وبنسبة ٨, ٧٪ لنهاية أيلول من العام الحالي، بعد نموه بنسبة جيدة ايضاً لنفس الفترة من عام ٢٠١٦ بلغت ٥, ٧٪، توزعت على القطاعات الاقتصادية كافة، لاسيما الانتاجية منها.

وقال الدكتور فريز إن ذلك يعد من المؤشرات الايجابية التي تدل على امكانات النمو الاقتصادي في المستقبل، لافتاً إلى أن هذه التطورات تأتي في الوقت الذي نشعر فيه بكل ثقة واطمئنان إلى تطور مؤشرات المتانة المصرفية.

وثنى في هذا الإطار جهود إدارات البنوك العاملة في المملكة على تعاونهم الجاد النابع من إحساسهم العالي بالمسؤولية، معرباً عن ثقته أن الإنجازات التي حققها الجهاز المصرفي الأردني، وتعزيز مكانته واسهاماته النوعية في دعم مسيرة اقتصادنا الوطني ستتواصل، بالرغم من أية صعوبات أو تقلبات في البيئة المالية والاقتصادية محلياً وخارجياً.

كما ثمن المحافظ التزام البنوك الثابت بضوابط العمل المصرفي الآمن والسليم، وحرصهم على توفير الشروط والإمكانات اللازمة لترسيخ الممارسات المصرفية الفضلى، وحسن إدارة المخاطر بما يرتقي بقدرة البنوك على تحمل الصدمات المحلية والخارجية.

ودعا البنوك أن تضطلع بدور أكبر تجاه التنمية المجتمعية، بحيث لا تقتصر مسؤوليتها المجتمعية على تقديم التبرعات النقدية والعينية، بل يجب أن تكون التزاماً أخلاقياً، وتتخذ طابعاً مؤسسياً ذو قيمة مضافة عالية ومستدامة في مختلف المجالات التعليمية، والصحية، والتدريب والتأهيل، والبيئة، وتمكين المجتمع المحلي.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، أكد محافظ البنك المركزي أنه تم الاستمرار بالمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وزيادة جاذبية الدينار كملاذ آمن للمدخرات المحلية والخارجية، ورغم تواضع نمو الودائع منذ بداية العام إلا أن الودائع بالدينار زادت منذ نهاية شهر آذار بخمسة أمثال زيادتها في الفترة نفسها من العام الماضي، وبحجم يتجاوز نصف مليار دينار.

وقال إنه ورغم بعض العوامل غير المتكررة والتي فسرت في حينه على أنها انخفاض في ودائع الدينار، بينما هي في الحقيقة تعود الى عمليات إعادة تصنيف احصائية صرفة، وصفقة شراء اسهم سعودي اوجيه في البنك العربي لمستثمرين اردنيين وغير اردنيين وبحجم غير مألوف وصل الى ١,١ مليار دولار، ما يعد مؤشر قوة ودليل على متانة الجهاز المصرفي، وإيمان راسخ بأسس الاستقرار النقدي واستقرار بيئة الاقتصاد الأردني على المدى الطويل.

وأشار إلى التقدم الملموس الذي سجلته المملكة في تقرير ممارسة الأعمال الصادر أخيراً عن البنك الدولي، حيث تحسن ترتيب الأردن خمس عشرة مركزاً، إلى المرتبة ١٠٣ من ١١٨ في تقرير العام الماضي، حيث جاء التقدم بشكل رئيس بفضل تحسن معيار الحصول على الائتمان بمقدار ٢٦ درجة، نتيجة بدء شركة المعلومات الائتمانية أعمالها اعتباراً من العام الماضي.

وقال المحافظ إنه رغم كل المؤشرات الايجابية التي أظهرها الاقتصاد الأردني، إلا أن البناء على هذه المكتسبات يتطلب مواجهة التحديات الماثلة أمامنا، واستشهد بما قاله جلالة الملك بانه (لن يقوم أحد بإيجاد الحلول لمشاكلنا الا نحن انفسنا فلا بد ان نعتمد على ارادتنا وامكانياتنا وطاقاتنا في مواجهة التحديات امامنا بعزيمة وتصميم). ودعا إلى مواجهة الواقع الجديد وتبديل اولويات المجتمع الدولي والتطورات الاقليمية، والتي جعلت من الاعتماد على الذات تحد أكبر من اي وقت مضى، وتنفيذ الاصلاحات دون تلكؤ والتي اصبحت معروفة للجميع وان أي تأخير في تنفيذ الاصلاحات ستطال آثاره السلبية الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

وأكد أن مضي الحكومة قدماً بتنفيذ خطة التحفيز الاقتصادي والبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي كفيل بمواجهة الاختلالات الخارجية، المتمثلة بعجز الحساب الجاري، والداخلية المتمثلة بعجز المالية العامة، مع ما يتطلبه ذلك من ضرورة وقف الهدر في الموارد الاقتصادية المحدودة، والانفاق غير المجدي، والاعفاءات غير المبررة اقتصادياً، ومعالجة التشوه في النظام الضريبي.

وقال إن كل ذلك سيسهم ايجاباً في تعزيز البيئة الاستثمارية، وتعزيز مرتكزات النمو الشامل، ومعالجة مشكلة الدين العام ووضعه على مسار تنازلي وقابل للاستمرار.

وأضاف أن الجهاز المصرفي يعد شريان التمويل الرئيسي للاقتصاد الوطني، وأن هذا التمويل، الذي استمر وبزخم كبير على الرغم من

الظروف غير المواتية التي تعرض لها الاقتصاد الوطني طيلة السنوات الماضية، يمثل تجسيدا واقعيا لممارسة البنوك لمسؤوليتها المجتمعية.

وأكد أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح يشكل ثقافة ونهجاً مؤسسيا للمنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمعات المتطورة، وإحدى مؤشرات التنمية المستدامة لديها، و"بالرغم من اختلاف النظرة والمقاصد لمفهوم المسؤولية المجتمعية، إلا أنني اعتقد أنها تعني قدرة المؤسسة، على إيجاد علاقة ايجابية فيما بينها وبين المجتمع المحيط بها، وتطويرها بما يساهم في خدمة المجتمع وازدهاره وأمنه وأمانه، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات في مجالات عمل المؤسسة وبالشكل الذي يكفل الموازنة بين مصالحها ومصالح المجتمع. وأشار المحافظ إلى أن هذا المفهوم يشمل الالتزام المستمر من قبل المؤسسات بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، وللمجتمع ككل.

وبين أن الأرقام المتاحة تظهر زيادة حجم الأموال التي تنفقها البنوك في إطار المسؤولية المجتمعية إلى ٣,١٪ من أرباحها ارتفاعاً من ٨,٠٪ عام ٢٠١٥ "وهو ما يستحق الإشادة".

ودعا إلى وضع قواعد عامة للمسؤولية المجتمعية للبنوك لتسترشد بها باقي المؤسسات في بناء استراتيجية تمكنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

جمعية البنوك تبحث سبل تطوير وتفعيل المسؤولية المجتمعية

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، موسى عبدالعزيز شحادة، إن الملتقى الخامس للمسؤولية المجتمعية، يمثل وقفة مهمة لتدارس انجازات البنوك الأعضاء وتوجهاتها على طريق مسؤوليتها المجتمعية وتمويل التنمية المستدامة، وتبادل التجارب والخبرات. وأضاف في افتتاح الملتقى الذي التأم تحت عنوان "من المسؤولية المجتمعية إلى التنمية المستدامة" إنه تم بحث سبل تطوير وتفعيل الأدوار المتصلة بالمسؤولية المجتمعية بما يعود بالخير والنفع على القطاعات كافة في الوطن.

وأكد أن الجمعية حرصت على لعب دور فاعل في دعم تعزيز الاستدامة والمسؤولية المجتمعية لدى البنوك العاملة في المملكة، حيث كانت الجمعية من المؤسسات السبّاقة لتبني هذا المفهوم ونقله إلى أعضائها من خلال عقد المنتديات والملتقيات المتخصصة، ونشر العديد من الدراسات التي ألقت الضوء على أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن.

وأشار شحادة إلى أن الجمعية انضمت في العام ٢٠١٦ مبادرة التمويل في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كمؤسسة داعمة، لتصبح ثاني جمعية بنوك في المنطقة تنضم للبرنامج حيث ستعمل مع أمانة المبادرة لتعزيز مفهوم التمويل المستدام في القطاع المصرفي الأردني، وللمساهمة في اعتماد وتنفيذ ممارسات الاستدامة في الصناعة المصرفية.

وشدد على أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يقضي بأن تكون الشركات عضوا صالحا في مجتمعاتها، بحيث تسعى إلى تحقيق المصلحة المالية لها، إضافة إلى تحقيق مصالح الشركاء الآخرين بمن فيهم المستهلكون والموظفون والمديرون والبيئة التي تعمل فيها، ووسائل الإعلام والمجتمع عموماً.

وأكد شحادة أن موضوع المسؤولية المجتمعية يحتل أهمية استثنائية في الدول النامية، خصوصاً الدول التي تعاني من ضغوط في المالية العامة وتواجه أعباء كبيرة، حيث يصبح من الضروري أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنموية، وأن يتحمل مسؤولياته تجاه المجتمع من خلال إسهاماته النوعية في مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية.

وأشار إلى أن القطاع المصرفي الأردني كان سباقاً في تحمل مسؤولياته المجتمعية، ولعب دوراً ريادياً في التصدي للتحديات الاجتماعية، وتقديم الدعم لمختلف فئات وشرائح المجتمع الأردني، وهو ما جعل البنوك في الأردن تحتل صدارة المساهمين في خدمة المجتمع مقارنة مع

القطاعات الأخرى.

وقال، إن البنوك في الأردن تشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني وتعد من أكثر القطاعات متانة وقوة، وتسهم في توفير القنوات الرئيسية للسياسة النقدية وزيادة كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية، لافتاً إلى أن البنوك تتحمل مسؤولياتها بالمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة من خلال استقطاب المدخرات وتشجيع الادخار والاستثمار، وتوزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية.

وبين شجاعة أن البنوك تتمتع بأقصى درجات الشفافية والإفصاح وذلك وفقاً للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية، من خلال الإعلان الدوري والدقيق عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية، وهو ما يؤكد التزام البنوك تجاه جميع أصحاب المصالح.

وأضاف أن الاستدامة بمفهومها الواسع تمثل الجهود المبذولة لضمان نجاح الشركات على المدى الطويل والتي تترافق مع الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير البيئة المناسبة، وتحقيق الاستقرار للمجتمع.

ورأى أن مفهوم الاستدامة في المؤسسات المالية ينطوي على أربعة أبعاد هي الاستدامة المالية للمؤسسات المالية وعملاؤها من الشركات، والاستدامة الاقتصادية للمشروعات والشركات التي تقوم المؤسسات المالية بتمويلها من خلال دعم الاقتصاد المحلي، والاستدامة البيئية من خلال المحافظة على المصادر الطبيعية، والاستدامة الاجتماعية من خلال تحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر والاهتمام برفاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان الأساسية.

وبين أن السنوات الخمس الماضية شهدت توجهات واضحة من البنوك العاملة في الأردن نحو تطبيق مفهوم الاستدامة، حيث تتوفر استراتيجية استدامة لدى حوالي ثلثي البنوك العاملة في الأردن، كما أن هناك العديد من البنوك العاملة في الأردن التي تصدر تقارير استدامة استناداً إلى إطار المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

وقالت مديرة علاقات الأعضاء في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ليزيل فان آست، في عرضها لمبادرة الاستدامة التي أطلقها البرنامج، إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات تحول إلى نهج استراتيجي لدى البنوك وباتت تأخذ المؤسسات التصنيفية بعين الاعتبار لدى حكمها على أداء البنوك.

وأضافت أن من الأهداف الإنمائية للقطاع المصرفي دعم استدامة النمو الاقتصادي والاجتماعي والتي تتوافق مع الأهداف الإنمائية للأمم المتحدة، مؤكدة أن هذا يوفر فرصاً أكبر للبنوك لتساهم في تحقيق هذه الأهداف.

وأكدت أهمية أن تكون البنوك فاعلة في عملية التمويل الأخضر الذي يصب في تحقيق الأهداف الإنمائية، وضرورة بناء القدرات المؤسسية للبنوك للتعامل مع هذه النوع من التمويل، خصوصاً في قطاع الطاقة المتجددة والبيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

ودعت في هذا الصدد، إلى التعاون وتبادل الخبرات والتجارب الريادية في مجال تمويل المشروعات التي تحقق الاستدامة بأبعادها كافة، مؤكدة أن الأردن يعد بيئة مثالية لذلك.

واستعرض المشاركون في الملتقى تجارب البرنامج البيئي للأمم المتحدة وطرق إعداد تقارير الاستدامة وفقاً للمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة (GRI)، إلى جانب تسليط الضوء على الاستدامة في القطاع المصرفي الأردني.

وتناولوا استجابة المؤسسات الحكومية الأردنية للمبادرات الدولية في المسؤولية المجتمعية وأهداف التنمية المستدامة، وإستراتيجية الاقتصاد الأخضر الوطنية، إلى جانب قصص نجاح في المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة تم تنفيذها في المملكة.

وشارك في الملتقى، إلى جانب ممثلي البنوك، ممثلو عدد من الوزارات والمؤسسات منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة

وبورصة عمان وعدد من رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامون في البنوك، ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع، ورئيس غرفة صناعة الأردن عدنان أبو الراغب.

د. نشاطات وأخبار أخرى

جمعية البنوك تعقد اجتماع الهيئة العامة العادي وتقر موازنتها للعام ٢٠١٧

عقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماع الهيئة العامة العادي لأعضاء الجمعية بتاريخ ٢٠ آذار ٢٠١٦ برئاسة رئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة، وبحضور ممثلي البنوك الأعضاء. وقد أقرت الهيئة العامة لجمعية البنوك تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام ٢٠١٦، وناقشت الخطة المستقبلية للجمعية للعام ٢٠١٧. كما صادقت الهيئة العامة على الحسابات الختامية للجمعية لعام ٢٠١٦ والموازنة التقديرية للعام الحالي ٢٠١٧.

جمعية البنوك تعد خططها الاستراتيجية للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩ وخطتها التشغيلية للعام ٢٠١٧

استكمالاً لنهج التخطيط الاستراتيجي الذي بدأتها جمعية البنوك في الأردن منذ عام ٢٠١٠، تم إعداد وثيقة الخطة الاستراتيجية لجمعية البنوك للأعوام ٢٠١٧-٢٠١٩، والتي تضمنت ثلاثة محاور استراتيجية رئيسية يتفرع منها أحد عشر هدفاً استراتيجياً. واعتماداً على المحاور والأهداف الاستراتيجية الواردة في خطة الجمعية، تم إعداد الخطة التشغيلية للجمعية للعام ٢٠١٧. وقد تضمنت الخطة التشغيلية لعام ٢٠١٧ على مجموعة كبيرة من الأهداف الفرعية (التشغيلية) بلغ عددها (٥٦) هدفاً تشغيلياً فرعياً والتي تصب في تحقيق الأهداف والمحاور الاستراتيجية.

الخطوات المتخذة من جمعية البنوك لمتابعة موضوع إنشاء شركتين للبنوك التجارية والإسلامية الأردنية

في إطار جهود الجمعية لمتابعة موضوع إنشاء شركتين للبنوك التجارية والإسلامية الأردنية وذلك لأغراض المساهمة في شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة. قامت الجمعية باتخاذ الخطوات الرئيسية التالية خلال عام ٢٠١٧:

■ قامت الجمعية بالاتصال والتنسيق مع مكتب علي شريف الزعبي للمحاماة والاستشارات القانونية وتكليفهم للسير في إجراءات تأسيس شركتي البنوك التجارية والإسلامية الأردنية، وذلك لأغراض المساهمة في شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة. حيث بلغ رأس المال الأولي لشركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة حوالي ١٠ ملايين دولار (أو ما يعادل ٧,١ مليون دينار)، وبحيث يساهم صندوق الاستثمارات العامة السعودي بنسبة (٩٠٪)، بينما تساهم شركتي البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية) بنسبة ١٠٪ أو ما يعادل (٧١٠) ألف دينار أردني، والتي تتوزع بواقع ٨٧,٨٣٪ لشركة البنوك التجارية، و ١٣,١٦٪ لشركة البنوك الإسلامية.

■ بتاريخ ٨ آذار ٢٠١٧ قامت الجمعية بمخاطبة البنوك وتزويدهم بجدول يبين توزيع مساهمات البنوك في رأسمال الشركتين، إضافة لعقد التأسيس والنظام الأساسي ونماذج محضر اجتماع مجلس الإدارة ومحضر اجتماع الهيئة العامة. وقامت الجمعية بالطلب من البنوك تزويدها بأي ملاحظات على المرفقات أعلاه، إضافة لطلب تزويد الجمعية بكتاب تأكيد مساهماتهم وعقد التأسيس الخاص بالبنك وشهادة مفوض التوقيع عن البنك وذلك تمهيداً لعقد اجتماع الهيئة العامة واجتماع مجلس الإدارة الأول للشركتين، وقد

حصلت الجمعية على المعلومات والوثائق التي طلبتها.

■ قامت الجمعية بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠١٧ بعقد اجتماع الهيئة العامة الأول واجتماع مجلس الإدارة الأول لشركة البنوك التجارية وشركة البنوك الإسلامية. وتم خلال الاجتماع توقيع البنوك على عقود تأسيس الشركتين وعلى محاضر اجتماع الهيئة العامة ومجلس الإدارة لكل شركة. وتم تعيين مدقق حسابات وانتخاب مجلس إدارة لكل شركة، إضافة لفتح حساب لدى البنك المركزي الأردني ليتم فيه إيداع مساهمات البنوك في الشركتين.

■ تم استكمال اجراءات تسجيل الشركتين لدى دائرة مراقبة الشركات واستخراج شهادات التسجيل للشركتين بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٧ وذلك تحت اسم (شركة مجموعة البنوك التجارية الأردنية للاستثمار) للبنوك التجارية الأردنية واسم (شركة البنوك الإسلامية الأردنية للأنشطة الاستثمارية) للبنوك الإسلامية الأردنية. كما تم إيداع مساهمات البنوك في حساب شركة صندوق الاستثمار السعودي الأردني.

■ قامت الجمعية في شهر نيسان ٢٠١٧ بمخاطبة معالي محافظ البنك المركزي الأردني ودولة رئيس الوزراء للتأكيد على منح شركات البنوك الأردنية التجارية والإسلامية الهادفة للمساهمة في شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار المساهمة العامة المحدودة، الاعفاءات التي سيتم منحها لهاتين الشركتين من قبل الحكومة الأردنية ومن قبل البنك المركزي الأردني.

اتحاد المصارف العربية ينظم منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين - معالي المهندس يعرب القضاة ومحافظ البنك المركزي الاردني معالي الدكتور زياد فريز، نظم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك المركزي الاردني وجمعية البنوك في الاردن وجمعية البنوك في فلسطين منتدى " المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، نظم اتحاد المصارف العربية منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وذلك خلال الفترة ١٩-٢٠ تموز ٢٠١٧.

وقد شارك في أعمال المنتدى أكثر من ٢٥٠ شخصية قيادية مصرفية مالية واقتصادية، جاءت من الاردن وفلسطين ولبنان ومصر والسودان والبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وليبيا وتونس والجزائر والعراق.

وقد تحدث في الجلسة الافتتاحية تباعاً كل الاستاذ وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية، والأستاذ موسى شحادة رئيس مجلس ادارة جمعية البنوك في الاردن، والدكتور ماهر الشيخ نائب محافظ البنك المركزي الأردني بالإنبابة عن معالي الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الاردني، والمهندس يعرب القضاة وزير الصناعة والتجارة والتموين.

وقال نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور ماهر الشيخ إن الشركات الصغيرة والمتوسطة توفر ما بين ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة من مجموع فرص العمل حول العالم، كما تشكل ٩٥ بالمئة من الشركات العاملة في الأردن، وتساهم بحوالي ٤٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف إن نسبة الاشتغال المالي للبالغين في الأردن بلغت الربع تقريبا، وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالبلدان الأخرى الواقعة ضمن فئة مستويات الدخل ذاتها عالميا، مبينا ان الاردن اعلن التزامه بزيادة الاشتغال المالي من مستواه الحالي الى المستوى ٦، ٣٦ بالمئة بنهاية عام ٢٠٢٠ وذلك ضمن السكان البالغين، اضافة الى تخفيض فجوة الوصول المالي بين الجنسين من ٥٣ بالمئة الى ٣٥ بالمئة. وأشار إلى أن المركزي قام خلال الاعوام الاربعة الماضية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية واقليمية لحشد تمويل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يقارب من ٤٤٠ مليون دولار بأسعار فائدة مخفضة وصل منها حتى الان ٢٢٠ مليون دولار اقرضت لحوالي ١٦ الف مشروع.

وبين رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة أن التحدي الأكبر الذي يواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة هو الحصول

على التمويل، حيث أن أكثر من نصف تلك الشركات في الدول العربية تعاني من صعوبات كبيرة في ذلك، مشيراً إلى أن التحدي المائل أمام دول المنطقة هو خلق بيئة مواتية من شأنها تسهيل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أنه ومن خلال استقرار التفاعل والتدخل بين عوامل العرض والطلب والعوامل المؤسسية والتنظيمية وغيرها، يمكن استخلاص أهم العوائق والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل والتي يمكن إيجازها بعدم كفاية ترتيبات الضمانات والبنية التحتية للمعلومات الائتمانية في العديد من الدول العربية، وارتفاع نسبة القروض غير العاملة في العديد من الدول العربية، وضعف ومحدودية تأثير المؤسسات المالية المتخصصة، وضعف المنافسة في الأنظمة المصرفية في بعض الدول، ومحدودية بدائل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خارج القطاع المصرفي، إضافة للعوائق غير المالية المتعلقة بمحدودية الحسابات المالية والسجلات الائتمانية لتلك الشركات.

جمعية البنوك تستضيف إطلاق مبادرات اقتصادية للبنك المركزي الأردني برعاية رئيس الوزراء

تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقى، استضافت جمعية البنوك بتاريخ ١٢ آذار ٢٠١٧ إطلاق البنك المركزي الأردني لمجموعة من المبادرات الاقتصادية، والتي تتمثل في إنشاء شركات استثمارية للبنوك برأسمال ١٢٥ مليون دينار للاستثمار في الشركات متوسطة الحجم، إلى جانب إطلاق برنامج دعم ائتمان الصادرات الوطنية وتخصيص ١٠٠ مليون دينار لهذا البرنامج.

وقال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز أن هذه المبادرات تأتي استجابة من الجهاز المصرفي لتوصيات مجلس السياسات الاقتصادية الذي أطلقه جلالة الملك، وأقرها وتبناها مجلس الوزراء. وبين أن أولى هذه المبادرات التي تهدف إلى دعم الصادرات، تضمنت إقراض البنك المركزي للشركة الأردنية لضمان القروض بمبلغ ١٠٠ مليون دينار لتأسيس صندوق تمكن عائداته الشركة من ضمان ائتمان الصادرات الأردنية وتعزيز هذه الصادرات في مختلف الأسواق، خصوصاً في الأسواق الجديدة. وأضاف أن البنك المركزي تعمل مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي لإنشاء الصندوق الأردني للريادة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار سيتم إطلاقه في النصف الأول من العام الحالي، بهدف الاستثمار برأسمال المشروعات الناشئة، يساهم فيه مناصفة البنك المركزي والبنك الدولي.

وأكد المحافظ أنه وبهدف تعزيز التمويل للشركات الناشئة الصغيرة ومتوسطة الحجم، سيعمل البنك المركزي على زيادة مخصصات برنامج ضمان القروض للشركات الناشئة إلى ١٠٠ مليون دينار من أصل ٥٠ مليون، وذلك عند استكمال استفاد المخصص الحالي. وقال المحافظ أن المبادرات التي نطلقها اليوم تشمل أيضاً إنشاء شركتين للاستثمار البنكي في المملكة، الأولى شركة البنوك التجارية للاستثمار برأس مال ١٠٠ مليون دينار، والثانية الشركة الإسلامية للاستثمار برأس مال ٢٥ مليون دينار. وبين أن الشركتين تهدفان إلى الاستثمار في الشركات متوسطة الحجم والتي من شأنها زيادة النشاط وتوسع تلك الشركات ما ينعكس إيجاباً على النمو والتشغيل، وبالتالي انعكاساته الإيجابية على الأنشطة الاقتصادية كافة، فيما سينجم عن هذه الشركات الاستثمارية مبادرات وصناديق استثمارية أخرى.

وأكد أن مبادرات البنوك تأتي من قناعاتها النابعة من تقييم إيجابي لمستقبل الاقتصاد الوطني خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن قيام عدد كبير من المستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين في الاستثمار بصفقة البنك العربي، والتي تجاوزت قيمتها مليار دولار، خير دليل على النظرة الإيجابية لمستقبل الاقتصاد الأردني.

وقال المحافظ إن الأردن أثبت قدرته على التعامل مع التحديات بكفاءة واقتدار وعزيمة لا تليّن، وتم تجاوزها بقيادة جلالة الملك الحكيمة والإصلاحات الواسعة التي نفذتها الحكومة ومختلف مؤسساتها، مضيفاً أن هذه الجهود ما كان لها لتنجح لولا التناغم والتكامل في الأدوار والسياسات بين مختلف قطاعات الدولة.

وقال إنه في هذا السياق، جاء قرار البنك المركزي أخيراً بخصوص رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بهدف تعزيز تنافسية

وجاذبية الدينار الاردني كوعاء للمدخلات المحلية، إلا أن البنك المركزي لم يغفل البعد التنموي، أذ أبقي على اسعار الفائدة على برامج إعادة التمويل لديه دون تغيير والتي تشمل قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، والتي تجاوز المبالغ الممنوحة في هذا البرنامج ٣٠٠ مليون دينار، بما فيها المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في هذه القطاعات.

كما وفر البنك المركزي مبلغ ٤٤٠ مليون دولار من المؤسسات الدولية والإقليمية للبنوك المحلية لإعادة إقراضها إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف الحد من ارتفاع كلفة الائتمان على هذه القطاعات، وذلك نظراً لأهمية مساهمتها في التشغيل والنمو الاقتصادي.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، موسى شحادة، أهمية المبادرات التي تأتي تنفيذاً لبعض بنود الحزمة الأولى من توصيات مجلس السياسات الاقتصادية لتحفيز الاقتصاد الوطني. وقال إن هذه المبادرات تصب في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وتخفيف مشكلة البطالة وتعزيز الصادرات الوطنية إلى الأسواق التصديرية الجديدة إلى جانب الأسواق التقليدية.

وبين أن القطاع المصرفي الأردني استطاع أن يحقق نمواً مطرداً وملحوظاً خلال العقود القليلة الماضية، وتمكن من أن يحتل مكانة متميزة بدعم ورعاية من البنك المركزي الأردني، والذي استطاع تبني سياسات نقدية حكيمة وحصيفة. وأضاف أن إجمالي موجودات البنوك في الأردن تضاعف ليصل إلى ٤, ٤٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٦، وتضاعفت التسهيلات الائتمانية بأكثر من مرتين ونصف لتبلغ ٩, ٢٢ مليار دينار، وارتفعت الودائع ضعفين وربع لتصل إلى ٩, ٣٢ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٦.

وأكد شحادة أنه وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مر بها اقتصادنا الوطني، فقد أظهرت مؤشرات المتانة المالية للبنوك قوة جهازنا المصرفي ومتانتته وقدرته على التعامل مع الظروف والمستجدات بحكمة مسؤولة وواعية تتفق مع المعايير الدولية السليمة التي ينتهجها وفقاً للضوابط والأحكام المصرفية المعمول بها، وتعليمات البنك المركزي المستندة إلى هذه الأحكام والمعايير. وقال إن نسبة الديون غير العاملة بقيت منخفضة بنسبة أقل من ٥ بالمائة من إجمالي الديون، مع وجود مخصصات كبيرة لدى البنوك تغطي ثلاثة أرباع الديون غير العاملة. مثلاً تعد نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك مرتفعة وتفق بهامش كبير الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني ومن لجنة بازل.

بدوره أكد نعمة صباغ مدير عام البنك العربي والذي ترأس اللجنة المنبثقة عن البنوك للإعداد لمبادرة الاستثمار في الشركات الأردنية متوسطة الحجم، أن مبادرة البنوك للاستثمار في الشركات الأردنية متوسطة الحجم انبثقت من إيماننا العميق بالدور الحيوي الذي يلعبه قطاع الشركات المتوسطة في خلق فرص العمل والتشغيل، علاوة على مساهمته في نمو وازدهار الاقتصاد الوطني. وقال صباغ متحدثاً باسم البنوك العاملة في الأردن أن البنوك قامت بتشكيل لجنة فنية متخصصة منبثقة عن القطاع المصرفي مؤلفة من البنك العربي، وبنك الإسكان، والبنك الإسلامي الأردني، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاستثمار العربي الأردني، للعمل على ترجمة هذه المبادرة على أرض الواقع من خلال تطوير هيكلية تنظيمية وقانونية للاستثمار في الشركات الأردنية متوسطة الحجم. وبين أن المبادرة حظيت بتجاوب لافت من معظم مؤسسات القطاع المصرفي، حيث شارك فيها ١٨ بنكاً، منها ١٥ بنكاً تجارياً و٣ بنوك إسلامية. وأشار إلى أن المبادرة تقوم على تأسيس شركتين استثماريتين الأولى شركة البنوك التجارية للاستثمار برأس مال مصرح به ١٠٠ مليون دينار، وهي مملوكة بالكامل من قبل البنوك التجارية المشاركة، والشركة الثانية شركة البنوك الإسلامية للاستثمار برأس مال مصرح به يبلغ ٢٥ مليون دينار، مملوكة بالكامل من قبل البنوك الإسلامية الأردنية. وأوضح صباغ أنه سيتم إدارة الاستثمار من قبل شركة ثالثة ذات خبرة سيتم تعيينها لهذه الغاية، وتعمل حسب سياسة استثمارية توضع من قبل الشركتين الأساسيتين. وقال إن المبادرة ستسهم في تحقيق فرص النمو والتوسع وتعظيم الدعم التنظيمي والإداري للشركات متوسطة الحجم ذات الإدارات النوعية والميزات التنافسية؛ حيث ستستثمر بشكل مباشر في ملكية هذه الشركات على أسس تجارية، ما يدعم قواعد رؤوس أموالها.

من جانبه قال الدكتور محمد الجعفري مدير عام الشركة الأردنية لضمان القروض أن إطلاق برنامج ضمان ائتمان الصادرات بتمويل ١٠٠ مليون دينار من البنك المركزي سيمكن الشركة من توسيع نطاق تغطيتها التأمينية للصادرات الوطنية، وقال أن هذا البرنامج سيشج

المجال أمام الشركة لتقديم تغطية تأمينية أوسع للأسواق التقليدية ودخول أسواق إضافية غير مغطاة من شركات التأمين وإعادة التأمين العالمية، في ظل التطورات السياسية والأمنية غير المواتية في المنطقة.

وأضاف الجعفري أن البرنامج سيمكن الشركة من تأمين التغطية اللازمة للمقاولات الانشائية والصادرات الخدمية والفنية والاستشارية، إلى جانب تقديم الضمان للصادرات التي تمتد آجال تسويتها لمدد أطول مما هو معمول به حالياً لزيادة تنافسية الصادرات الوطنية وتعزيز فرصها. كما أكد أن البرنامج سيعمل على أساس مستدام؛ حيث ستقوم الشركة باستثمار حصيلة قرض البنك المركزي في السندات الحكومية، وسيتم استخدام العوائد المتحققة لتغطية مخاطر ضمان عمليات التصدير. كما أكد أن الشركة الاردنية لضمان القروض تتطلع إلى القيام بدورها الوطني في ضمان التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وضمان ائتمان الصادرات لأهميتهما البالغة في حفز النمو وتوفير فرص العمل في ظل تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، بحيث تقدم خدماتها وفق أفضل المعايير وأكفأ السبل.

بدوره قدم مدير عام جمعية البنوك عرضاً تقديمياً بين فيه أن القطاع المصرفي الأردني كان على الدوام شريك حقيقي وفعال للقطاع العام في كل ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهو الأمر الذي انبثق عنه مجموعة كبيرة من المبادرات المشتركة، ومنها إطلاق شركة البنوك التجارية للاستثمار، وشركة البنوك الإسلامية للاستثمار. كما أكد على أهمية دور البنك المركزي الأردني في إدارة السياسة النقدية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مشدداً على أن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق الأهداف الوطنية في التعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية، لا يمكن أن يتم من دون بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، ليكون القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنشاطات الاقتصادية.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في المؤتمر العلمي الدولي الرابع لتمكين الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في منظمات الاعمال أساساً لتطوير الأداء وتحقيق الاهداف

شارك مدير عام جمعية البنوك في أعمال المؤتمر العلمي الدولي الرابع لتمكين الحوكمة المؤسسية وتطبيقاتها في منظمات الاعمال أساساً لتطوير الأداء وتحقيق الاهداف والذي عقد خلال الفترة ١٩-٢٠ نيسان ٢٠١٧.

وقدم مدير عام الجمعية ورقة عمل خلال الجلسة الأولى للمؤتمر تناولت موضوع الحوكمة ودورها في تطوير أداء البنوك والمؤسسات المالية، حيث بين أن البنوك المركزية تلعب دوراً أساسياً في إرساء نظام حوكمة جيد داخل القطاع المصرفي، من خلال التنظيم الاحترازي والرقابة المصرفية وتأمين نظم الدفع. كما أن الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي إلى دعم وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي، من خلال المعايير التي وضعتها لجنة بازل للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية. وفي هذا الإطار، أشار مدير عام الجمعية إلى إجراءات البنك المركزي الأردني في مجال الحوكمة، بما فيها إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك، والتي تضمنت على المبادئ والقواعد والأسس والشروط التي يجب أن تتبعها البنوك بهدف التطبيق الفعال للحاكمة المؤسسية، بما فيها الفصل بين مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة ومسؤوليات المدير العام، ومبيناً أن التعليمات ركزت على حقوق أصحاب المصالح وضرورة معاملتهم بعدالة وشفافية وإفصاح وبشكل يمكنهم من تقييم وضع البنك وأدائه المالي، وضرورة أن تكون العلاقة بين الإدارة وبين أصحاب المصالح محكومة بقواعد المساءلة.

وأضاف أن الحاكمية المؤسسية توفر أطراً واضحة للرقابة والمساءلة والامتثال، وتعزز النزاهة والشفافية، وتضمن عدم تعارض المصالح، وتحقق العدالة التامة بين جميع أصحاب العلاقة، مؤكداً أن المستفيد الأكبر من تطبيق أسس الحاكمية الرشيدة هو الشركة المعنية والقطاع الذي تنتمي إليه والاقتصاد الوطني ككل، وأن الإدارات السليمة للشركات الملتزمة بمقومات الحاكمية وتطبيقاتها هي الأدوات الفعلية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تقوية العناصر الفاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر تمكين المرأة

شارك مدير عام جمعية البنوك في أعمال مؤتمر تمكين المرأة الذي نظمه في بيروت اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفين العرب بتاريخ ٣ آذار ٢٠١٧، وقدم مدير عام الجمعية ورقة عمل بعنوان "دور البنوك والمؤسسات المالية في الأردن في التمكين الاقتصادي للمرأة".

وقال مدير عام الجمعية أن اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وضعت أول استراتيجية وطنية للمرأة عام ١٩٩٣، وأصبحت هذه اللجنة عام ١٩٩٦ المرجع لدى جميع الجهات الرسمية فيما يتعلق بالأنشطة النسائية وشؤون المرأة، بحيث تقوم كافة الجهات الرسمية الأردنية بالاستئناس برأي اللجنة. وأضاف أنه رغم هذا الاهتمام إلا أن مشاركة المرأة العربية والأردنية بشكل خاص في النشاطات الاقتصادية لازالت متدنية.

ودعا في ورقة العمل التي قدمها في المؤتمر إلى تبني خارطة طريق واضحة المعالم لزيادة التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية، وتوفير فرص عمل كريمة للنساء، وتوفير خيارات مناسبة لرعاية أطفال المرأة العاملة مثل اتباع مواعيد عمل مرنة أو ساعات أقل، وخلق بيئة تمكينية للنساء صاحبات الأعمال تقوم على المساواة بين الجنسين. كما دعا إلى زيادة التمثيل النسائي في الإدارة ومراكز القيادة في دول المنطقة، وتشجيع النساء على تأسيس المشاريع الخاصة بهن، والاستفادة من تجارب البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات مالية للنساء في الدول الأخرى، وتبني ثقافة مجتمعية لإظهار أهمية ومزايا وأبعاد تمويل النساء، فضلاً عن تبني أفضل الممارسات العالمية في مجال الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من النساء، وقيام البنوك بتطوير المزيد من المنتجات والخدمات الموجهة للنساء.

وأوصى في هذا الصدد إلى إنشاء برامج وصناديق توفر التمويل للشركات النسائية الناشئة بدون ضمانات، وتطوير آليات التمويل المتوفرة لتتضمن منتجات خلاقة مثل رأس المال المغامر.

جمعية البنوك تدرس تطوير مخرجات كلية الاقتصاد بجامعة اليرموك مع متطلبات سوق العمل

ناقش مدير عام جمعية البنوك في الأردن مع عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية الدكتور محمد الطعمانة، وبمشاركة الرئيس التنفيذي لبورصة عمان نادر عازر، تطوير الخطة الدراسية في الكلية والأقسام المعنية فيها، بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل.

وجاء اللقاء لتلبية أهداف الكلية في موائمة المساقات وتطوير مهارات الخريجين بما يلبي احتياجات سوق العمل خصوصاً في البنوك والشركات المالية ومؤسسات سوق رأس المال من بورصة عمان ومركزي إيداع الأوراق المالية وهيئة الأوراق المالية وشركات الكهرباء.

وحضر اللقاء رؤساء الأقسام الأكاديمية في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وممثلي الشركات والفعاليات الاقتصادية في سوق العمل خصوصاً في مدينة اربد.

يذكر أن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك هي ثاني كلية تدرس التخصصات المالية والمصرفية والاقتصاد في المملكة بعد الجامعة الأردنية، حيث تخرج منها العديد من الخبراء والكفاءات التي شغلت مناصب وزارية ومواقع متقدمة في عدد من الوزارات، إلى جانب مواقع متقدمة في البنك المركزي الأردني والبنوك القيادية العاملة في المملكة وجمعية البنوك، فضلاً عن المساهمة في تطوير العمل المصرفي في عدد من دول الخليج العربي.

جمعية البنوك تشارك في ورشة حول الريادة في الأعمال الخضراء

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورشة عمل حول الريادة في الأعمال الخضراء التي عقدتها وزارة المياه والري بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومشاركة عدد من الفعاليات ذات العلاقة، تحت عنوان عوامل التغيير نحو الاقتصاد الأخضر في الأردن، وذلك بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٧ في عمان.

وقال مدير عام الجمعية في الورقة التي قدمها خلال الورشة أن البنوك تقدم العديد من المنتجات والخدمات المالية لقطاع الأعمال الريادية الخضراء في الأردن تشمل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وتمويل رأس المال وشراء الأصول الثابتة، وتمويل المشروعات الناشئة، وإصدار الاعتمادات والكفالات اللازمة لتنفيذ المشروعات. كما تقدم برامج لدعم صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، إلى جانب سلف البنك المركزي لقطاع الطاقة المتجددة وبرامج السلف الصناعية متوسطة الأجل، وبرامج الشركة الاردنية لضمان القروض. فيما تقدم البنوك الإسلامية منتجات تمويل السيارات الهجينة والسيارات التي تعمل بالكهرباء، ومنتجات تمويل الطاقة المتجددة بصيغة بيع المrabحة وبيع المساومة، وتمويل الطاقة المتجددة للمؤسسات الصغيرة وتمويل الأجهزة والمعدات وأنظمة ترشيد الطاقة.

وبين مدير عام الجمعية أن متطلبات منح التمويل تتمثل في توافق التمويل مع سياسات البنك الائتمانية، ووجود دراسة جدوى اقتصادية وبيانات مالية للمشروعات، والالتزام بشروط الاتفاقيات الموقعة مع البنك المركزي وصندوق الطاقة، وتوافقها مع متطلبات الجهات التنظيمية الرسمية. مضيفاً أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه تمويل الأعمال الريادية الخضراء ومبادرات المجتمع المدني البيئية والاجتماعية المبتكرة، منها ضعف الوعي لدى فئات المستثمرين للإقدام على هذا النوع من الاستثمار والاستفادة من البرامج التمويلية المتاحة لتمويل الاعمال الريادية الخضراء، والحاجة إلى المزيد من الاهتمام بالأعمال الريادية الصديقة للبيئة مع الطاقة المتجدد مثل إعادة التدوير والزراعة العضوية والصناعة النظيفة وتدوير النفايات، إلى جانب عدم وجود بيئة تشريعية ملائمة لتنظيم عمل هذه المؤسسات وإعطاءها الحوافز الكافية، وصعوبة الاجراءات الحكومية للحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لها، وعدم تعدد مصادر التمويل المناسبة التي تستطيع تقديم التمويل اللازم لهذه الاعمال بكلف معقولة وبمستوى مقبول من المخاطرة، وارتفاع تكلفة تركيب أنظمة الطاقة المتجددة مقارنة بالمنفعة المتأتية منها، وتذبذب تكلفة تلك الأنظمة وكثرة الشركات البائعة لها الأنظمة، وعدم قدرة البنية التحتية لشركة الكهرباء على استيعاب مشاريع جديدة.

وقال مدير عام الجمعية أن أهم توصيات البنوك في الأردن، بخصوص طرق وأشكال التمويل المبتكرة في مجال التكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي والأعمال الريادية الخضراء والاقتصاد الأخضر تتضمن البحث عن مصادر تمويلية بتكلفة متدنية لمساعدة هذه المشروعات على النهوض والاستمرار، والاستفادة بشكل اكبر من الاتفاقيات المبرمة مع الجهات المحلية والدولية لتوفير التمويل اللازم لمثل هذا النوع من المشروعات وتغطية مخاطر التعثر من ناحية وتحمل جزء من تكلفة الاموال.

جمعية البنوك توقع اتفاقية منحة المرحوم زهير الخوري الدراسية مع معهد الدراسات المصرفية

وقعت جمعية البنوك في الأردن ومعهد الدراسات المصرفية اتفاقية صندوق منحة المرحوم زهير الخوري الدراسية، تقدم بموجبه عائلة الخوري منحة دراسية لدرجة الماجستير التي يطرحها معهد الدراسات ضمن التخصصات المحددة بشروط المنحة. ووقع الاتفاقية عن عائلة المرحوم زهير خوري نجله عمر، فيما وقعها عن جمعية البنوك مديرها العام، وعن معهد الدراسات المدير العام الدكتور رياض الهنداوي.

وبموجب الاتفاقية تمول عائلة الخوري منحة دراسية واحدة كل سنتين لطلبة الماجستير حسب شروط القبول الخاصة بالمعهد، والتخصص والشروط الواجب توفرها بالطلبة الراغبين بالمنافسة على هذه المنحة والامتيازات المقدمة.

ويتنافس المتقدمين للحصول على المنحة حسب التقدير في درجة البكالوريوس في التخصصات المحددة ضمن شروط القبول والخبرة العملية في المجال المالي والمصرفي، والمقدرة باللغة الانجليزية والمعدل في الثانوية العامة.

وزهير الخوري واحداً من أعمدة العمل المصرفي في المملكة، حيث شغل بين عامي ١٩٦١ - ١٩٦٤ موقع سكرتير مساعد لمجلس النقد الأردني، وأصبح بعد ذلك رئيس دائرة في البنك المركزي بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٦٨، ليتبوأ موقع المدير التنفيذي في البنك المركزي بين عامي ١٩٦٨ - ١٩٧٣.

وساهم الخوري في بناء وتأسيس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية العريقة في مقدمتها بنك الإسكان، الذي شغل فيه منذ التأسيس في عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٩٧ منصب المدير العام ورئيساً لمجلس إدارة البنك في الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، كما عمل رئيساً لمجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن لحوالي ١٥ عاماً، فيما مثل الأردن لفترة طويلة في اتحاد المصارف العربية.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر اقليمي حول الامتثال الشامل لمكافحة غسيل الأموال وعمليات تمويل الإرهاب

شارك مدير عام جمعية البنوك في المؤتمر الإقليمي حول الامتثال الشامل لمكافحة غسيل الأموال وعمليات تمويل الإرهاب والذي نظمه الاتحاد الدولي للمصرفين العرب بالتعاون مع البنك المركزي القبرصي وجمعية البنوك في قبرص في مدينة ليماسول القبرصية خلال الفترة ٨ - ٩ حزيران ٢٠١٧.

وقدم مدير عام جمعية البنوك خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمة رئيسية أشار فيها للجهود المبذولة من قبل المجتمع الدولي لمحاربة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً أن النزاهة والاستقرار في النظام المالي الدولي يجب أن لا يتأثر بمن يخرطون في نشاطات جرمية. كما شدد على أهمية مواجهة عمليات غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب كون تأثيرها كبير على النشاطات الاقتصادية، والتي ساهمت في زيادتها التطورات في البيئة التكنولوجية للاتصالات وتوفير المعلومات المالية. وأكد أيضاً على أهمية المؤتمر في تبادل الخبرات وتعزيز مستوى التعاون في المجال البنكي بين القطاع المصرفي في المنطقة ودولها.

وأشار مدير عام جمعية البنوك إلى أن دخول الأموال القذرة بعمق في النظام المالي والطبيعة السرية لعمليات غسل الأموال تجعل من الصعب تحديد مصدرها أو حجمها، مبيناً أن الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات والجريمة قدرت أن عمليات غسل الأموال في العالم تشكل ٢٪ - ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، والتي تتراوح بين ٨٠٠ مليار دولار وتريليوني دولار، والهامش بين هذين الرقمين كبيراً جداً، وهو بحده الأدنى يحتم علينا أن نتعامل بجدية مع هذه المشكلة.

وأكد أن العالم أصبح مدركاً أن مشكلة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر علينا جميعاً، وأن الدول ومن بينها الأردن، تدرك ذلك، فإنها اتخذت اجراءات وطنية لمحاربة هذه الظاهرة ومخاطرها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، تتوافق مع القانون والأنظمة والتعليمات، وتبنت أدوات لتعزيز الرقابة وإنفاذ قوة القانون. وأشار إلى أن الأردن بدأ منذ عقد التسعينات، ومن خلال التعديلات التي ادخلها في عام ٢٠٠٠ على قانون البنك المركزي، ركز على عمليات مكافحة غسيل الأموال، الزم فيها البنوك العاملة الإبلاغ عن أية تعاملات مالية قد تكون مرتبطة بعمل جرمي.

ولفت إلى أن البنك المركزي، ولتعزيز عملية مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أسس وحدة مكافحة غسيل الأموال في عام ٢٠٠٧، لتقوم بالدور القانوني في هذا المجال، والتي تطور عملها، حيث ضبطلت العديد من القضايا والتي تنامت في السنوات الأخيرة، بسبب ما تشهده المنطقة من ظروف وتحديات بسبب الجماعات الإرهابية والمتطرفة. وأكد في هذا الصدد أن الأردن من أكثر دول المنطقة والعالم التزاماً في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث حل في المرتبة الثالثة عربياً والخامسة والثلاثين عالمياً في مؤشر بازل لمكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٦.

توقيع مذكرات تفاهم بين الضمان الاجتماعي والبنوك لوضع إشارة الحجز ورفعها إلكترونياً

وقعت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في أيار ٢٠١٧ مذكرات تفاهم مع ٢٥ بنكاً عاملاً في المملكة وذلك لغايات تسيير وتطوير الإجراءات المتعلقة بتثبيت إشارة الحجز ورفعها عن أموال الأشخاص والشركات التي يصدر قرارات حجز بحقهم من قبل المؤسسة ويكونون من أصحاب الحسابات في هذه البنوك وذلك لتسهيل الإجراءات واختصار الوقت والجهد. ووقع مذكرة التفاهم عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي مديرها العام نادية الروابدة، وعن البنوك المدراء العامون فيها.

وقال موسى شحادة رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك أن الجهود التوفيقية والتنسيقية المبذولة من قبل الضمان الاجتماعي وجمعية البنوك في الأردن لتوقيع المذكرات، جاءت انطلاقاً من حرص الجمعية على الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك تبعاً لأهدافها الأساسية والمتمثلة برعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة. وأضاف أن هذا الإجراء يصب في خدمة توجه المملكة لتطبيق استراتيجية الحكومة الالكترونية قبل نهاية عام ٢٠٢٠، وأن توقيع هذه الاتفاقيات سيطور الإجراءات المتعلقة بتثبيت إشارة الحجز ورفعها على أموال وودائع الأشخاص والشركات من عملاء البنوك والذين يصدر بحقهم قرارات حجز من قبل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، من خلال استخدام آلية حديثة ومتطورة وهي عبارة عن نظام حجز الكتروني، كما سيتم منح البنوك الموقعة صلاحية الاستفسار عن بيانات المؤمن عليهم عن طريق الموقع الالكتروني للمؤسسة.

من جانبها، أكدت الروابدة أن مؤسسة الضمان مؤسسة عامة أنشئت لتعزيز برامج الأمن الاجتماعي والإسهام بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مضيفاً أن توقيع مذكرات التفاهم اليوم مع البنوك يساهم في تسهيل إجراءات إدخال طلبات وضع ورفع إشارة الحجز إلكترونياً وفقاً للقرارات الصادرة عن المؤسسة. وأشارت إلى جهود المؤسسة في توفير كافة الوسائل والطرق التي من شأنها اختصار الوقت والجهد لوضع إشارات الحجز ورفع الحجز الصادرة عن المؤسسة، ما يساهم في تبسيط إجراءات المؤسسة تجاه المنشآت التي تترتب عليها مديونية المؤسسة للضمان، وكذلك الإسهام في الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة لمتلقي الخدمة سواء كانوا أفراداً أم منشآت. وأشاد مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح بأهمية هذه المذكرات التي تأتي انعكاساً للتشاركية الحقيقية بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص، لما لها من أثر مباشر في الارتقاء بالخدمات، مضيفاً أن توقيع هذه المذكرات يعد نموذجاً ناجحاً في مجال الحجز الإلكتروني الذي يتمثل بتنفيذ طلبات مؤسسة الضمان في وضع إشارة الحجز على الأموال لدى البنوك الموقعة في حال ورود طلب من المؤسسة بعد أقصى لا يتجاوز يوم العمل التالي ليوم التبليغ. وأضاف أن البنوك هي مؤسسات مصرفية مرخص لها مزاوله الأعمال المصرفية في المملكة، ومصرح لها من قبل البنك المركزي الأردني بقبول الودائع المالية وفتح اعتمادات وحسابات لعملائها وغيرها من الأعمال المصرفية الأخرى، وهي الجهة الوحيدة التي يمكنها معرفة نوع وقيمة الودائع لأي عميل لديها، وهذا يتطلب السرية في ذلك، وما سيتم هو طلب الحجز من قبل المؤسسة ليقوم البنك بإجراءاته حسب الأصول.

بالتعاون مع جمعية البنوك ملتقى عربي يناقش مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي

نظم الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن الملتقى السنوي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي وذلك بتاريخ ٢٣-٢٤ آب ٢٠١٧. وبحث الملتقى في الآليات والوسائل الجديدة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والتي تشكل أهمية لمستقبل المصارف العربية، لاسيما في ظل التطورات السياسية التي تشهدها المنطقة على الصعيد الإقليمي والدولي، فيما يتناول الملتقى أساسيات ومبادئ مكافحة غسيل الأموال ومتطلبات القوانين والتشريعات الدولية، لاسيما متطلبات لجنة بازل وقاتف والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المعنية.

وقال نائب رئيس اتحاد المصرفيين العرب ورئيس مجلس إدارة صندوق استثمار أموال الضمان الدكتور مروان عوض، خلال كلمته

الافتتاحية للملتقى أنه في ظل ظاهرة العوالة أصبح للجرائم المالية أبعاداً خطيرة تهدد الاقتصاد والأمن والاستقرار العالمي، الأمر الذي فرض هذا الموضوع على جدول أعمال صناع القرار العالمي. وأكد ، أن المخاطر المتعددة للجرائم المالية تتطلب معايير للمؤسسات المالية، وهو ما عملت عليه مجموعة العمل المالي التي وضعت معايير وعملت على تعزيز التدابير المتخذة لمكافحة غسيل الأموال، والتي تم تطويرها لتكون قابلة للتطبيق عالمياً، مبيناً أن هذه المعايير وصلت حالياً إلى ما يعرف بـ ”التوصيات الأربعون“ التي باتت تمثل أساس المعايير الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال. كما أشار إلى أن افرازات التطبيق المتشدد في مجال مكافحة الإرهاب أدت إلى توجيه المؤسسات المالية إلى تجنب المخاطر من خلال تقييد علاقاتها مع بعض العملاء، وهو ما أضر بالنشاطات المصرفية، مؤكداً أن ممارسة تجنب المخاطر من قبل المؤسسات المالية يعد دليلاً على فشل السوق وأدى إلى التوجه إلى قنوات غير منظمة وأضر في تحقيق هدف الاشتغال المالي.

وأكد أهمية إجراءات الحد من التهرب الضريبي، لاسيما القوانين التي تبنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي اقترت قانوناً أكثر شمولية من قانون فاتكا الأميركي وهو قانون ”جاتكا“ الذي يتيح تبادل المعلومات بشكل تلقائي بين المؤسسات المالية العالمية، ما يعرف بمعيار الإبلاغ الموحد، داعياً الدول العربية إلى سرعة الانضمام لهذا المعيار وتوعية المؤسسات المالية في آليات تطبيقه، مشيراً إلى أن خمس دول عربية فقط انضمت إليه.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن المجتمع الدولي بذل منذ عدة سنوات جهوداً حثيثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالشكل الذي يمنع المتورطين في الأنشطة الإجرامية من استغلال سلامة النظام المالي الدولي واستقراره. وأضاف أنه ورغم هذه الجهود، يبقى هذا التحدي مستمراً لأن تلك التهديدات تتطور باستمرار، كما أن طبيعة تدفقات الأموال غير المشروعة تتفاوت وتتقاطع بين الدول والقطاعات الاقتصادية.

وأكد أن المتورطين في الأنشطة الإجرامية يلجئون لاستخدام طرق متطورة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، حيث أن التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا والاتصالات سمحت بأن تتحرك الأموال في أي مكان في العالم بسهولة وسرعة، ما يجعل مهمة مكافحة غسل الأموال أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

وأشار إلى عدد من التطورات في النظام المالي الدولي خلال العقود الأخيرة التي جعلت من عملية إيجاد وتجميد ومصادرة الإيرادات والأصول المستمدة من أنشطة إجرامية عملية أكثر صعوبة، منها ”الدولة“ في الأسواق السوداء (استخدام الدولار الأميركي في المعاملات)، والاتجاه العام نحو التحرير المالي، والتقدم الذي أحرزته السوق الأوروبية، وازدياد الملاذات السرية للأموال. وأكد أن التقدم في التكنولوجيا والاتصالات أسهم في تطوير البنية التحتية المالية لتشكل نظاماً عالمياً يعمل بشكل مستمر ويمكن أن تتحرك فيه الأموال المرمزة (أي الأموال في شكل رموز على شاشات الحاسوب) في أي مكان في العالم بسرعة وسهولة، منوهاً إلى أن هذا الأمر يعد مسألة مهمة تؤثر علينا جميعاً لأن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب تشكل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظم المالية ومستويات الثقة فيها، إضافة لتكاليفها الاجتماعية والسياسية المرتفعة.

وأكد مدير عام الجمعية أن اهتمام الأردن بموضوع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب يعود إلى تسعينيات القرن الماضي، حيث صدر قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ ليتضمن أحكاماً خاصة بعمليات غسيل الأموال من خلال إلزام البنوك العاملة في المملكة بإبلاغ البنك المركزي الأردني بشكل فوري عن أي عملية مالية تطوي أو تتعلق بعمل غير مشروع أو جريمة. كما أسس البنك المركزي الأردني في عام ٢٠٠٤ قسماً للمعاملات المالية المشبوهة ضمن دائرة الرقابة المصرفية، والذي تحول إلى وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة لتشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأحكام المادة (٥) من قانون مكافحة غسيل الأموال برئاسة محافظ البنك المركزي الأردني وعضوية ٩ أعضاء من الجهات ذات العلاقة. كما لفت مدير عام الجمعية إلى أن الأردن يعد من أكثر دول المنطقة والعالم امتثالاً بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث احتل الأردن المرتبة الأولى عربياً والمرتبة ٣٦ عالمياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل

الأموال لعام ٢٠١٧ وذلك من ضمن ١٤٦ دولة يشملها المؤشر، إلى جانب أن الأردن من أكثر الدول امتثالاً بمحاربة التهرب الضريبي، وهذا يتضح من خلال عدد الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعها الأردن مع الدول الأخرى والتي تهدف إلى منع التهرب الضريبي.

جمعية البنوك تشارك في اليوم العربي للشمول المالي بتنظيم من البنك المركزي الأردني

شارك رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك والمدير العام للجمعية في اليوم العربي للشمول المالي والذي نظمه البنك المركزي الأردني تحت شعار تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية.

وقال محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز أن الشمول المالي يعد ركيزة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وذلك عبر كسر القيود وتحرير القدرات وخلق الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع للعب دور مهم يليق بالمواطن العربي خاصة، والوطن العربي عامة.

وقال فريز أن البنك المركزي أخذ على عاتقه توسيع رقعة التغطية المالية افقياً وعمودياً بحيث يتم الوصول الى القاطنين في المناطق النائية والمحافظات، وتوفير مختلف الخدمات وبما يتلاءم مع احتياجات كافة فئات المجتمع. وأضاف أن هذا الاستعداد من قبل البنك المركزي تجلى بالبداية باتخاذ الاجراءات العملية لإعداد الاستراتيجية الوطنية للاشتغال المالي، وذلك بالعمل يدأ بيد مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، حيث تتناول الاستراتيجية أبرز المحاور اللازمة لتحقيق شمولية الخدمات المالية وأهمها تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وأنظمة الدفع الالكترونية، والتمويل الاصغر، والثقافة المالية، وحماية المستهلك المالي.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، موسى شحادة، إن موضوع الشمول المالي أصبح أحد المواضيع الرئيسة المطروحة على طاولة الاجتماعات المالية والاقتصادية المحلية والدولية، لأن الشمول المالي يمثل مدخلاً رئيسياً في بناء استراتيجيات التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف دول العالم، ولدوره الكبير في محاربة الفقر والبطالة، وفي زيادة الانتاجية، وتحسين آفاق التنمية وتحسين الاستقرار المالي والاجتماعي.

وحول دور جمعية البنوك في الأردن في تعزيز الاشتغال المالي، قال شحادة إن الجمعية اتخذت مجموعة كبيرة من الخطوات التي تصب في تحقيق وتعزيز الشمول المالي في المملكة، وشملت هذه الخطوات السعي لنشر الثقافة المالية والمصرفية، والسعي لتعزيز الشمول المالي للمرأة والشباب الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لتعزيز البيئة الداعمة للشمول المالي في المملكة.

وحول دور البنوك العاملة في المملكة في تعزيز الاشتغال المالي، قال شحادة إن البنوك تعد شريكاً رئيسياً للبنك المركزي الأردني في تحقيق خطط وسياسات وبرامج تعزيز الاشتغال في المملكة، ومضيفاً بأن البنوك تبنت مبادرات تصب في تحقيق هذا الهدف، منها تطوير مجموعة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية التي تلائم احتياجات مختلف فئات المجتمع، إضافة لتطوير خدمات متخصصة للمرأة والشباب والشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، إلى جانب تبني واستخدام أحدث القنوات الالكترونية وذلك لتمكين العملاء في المناطق البعيدة والنائية من الاستفادة من الخدمات المصرفية وتسهيل الوصول لها. كما أشار إلى دعم البنوك للعديد من المبادرات الوطنية في مجال الاشتغال المالي.

أهم مشاركات جمعية البنوك في المؤتمرات والمنتديات والاجتماعات خلال عام ٢٠١٧

شاركت جمعية البنوك في الأردن ممثلة بالمدير العام خلال عام ٢٠١٧ في مختلف الفعاليات التي نظمتها مختلف الجهات المحلية والإقليمية والدولية.

فعلى صعيد المؤتمرات والمنتديات قدم مدير عام الجمعية كلمة افتتاحية خلال الحفل الافتتاحي في الملتقى السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي للملتقى الذي نظمه اتحاد المصارف العربية بتاريخ ٢٣ - ٢٤ آب ٢٠١٧. كما شارك في ترأس جلسة وتقديم مداخلة خلال المؤتمر العلمي الدولي الخامس بتنظيم من تمكين للتنمية الادارية والفنية والمنعقد تحت عنوان: رأس المال المعرفي السبيل الى الابتكار والتجديد وضمان لجودة الإنتاج في المؤسسات المالية والمصرفية، خلال الفترة ١٩ - ٢٠ أيلول ٢٠١٧. وشارك أيضاً في مؤتمر "ليلي يقيلي" بتنظيم من معهد تضامن وتقديم ورقة عمل بعنوان "وضع النساء في قطاع البنوك" بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠١٧. إضافة للمشاركة في مؤتمر الشمول المالي الذي عقده البنك المركزي الأردني بتاريخ ٤ كانون الأول ٢٠١٧.

كما شارك مدير عام الجمعية في القمة المصرفية العربية لعام ٢٠١٧ والتي عقدها اتحاد المصارف العربية تحت عنوان "Finance in an Unpredictable World" خلال الفترة ١ - ٢ أيار ٢٠١٧ في لندن. وقدم ورقة عمل حول "دور البنوك والمؤسسات المالية في الأردن في التمكين الاقتصادي للمرأة" في مؤتمر تمكين المرأة، بتاريخ ٣ آذار ٢٠١٧ في بيروت. وشاركة في ندوة صناعة المال الإسلامي: التمويل الإسلامي واقع ورؤية، وذلك بتاريخ ٢١ آذار ٢٠١٧، وفي الندوة التي عقدها مؤسسة طلال أبو غزالة بتاريخ ٢١ أيار ٢٠١٧ بعنوان القدرة التنافسية والابتكار والموهبة.

وقدم مدير عام الجمعية ورقة عمل بعنوان "البنوك الأردنية العاملة في فلسطين" وذلك في مؤتمر واقع القطاع المصرفي الفلسطيني: الفرص والتحديات، وذلك خلال الفترة ٣٠ - ٣١ كانون الثاني ٢٠١٧ في عمان، وقدم كذلك ورقة عمل بعنوان "Sustainability Report for the Banking Sector in Jordan" وذلك خلال المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٧ والذي عقد خلال الفترة ٢ - ٣ نيسان ٢٠١٧ في عمان. وقدم ورقة عمل أخرى حول "The Role of Financial Actors and Expectations from Green Entrepreneurs and Grassroots Initiatives" في منتدى "Green entrepreneurship and eco-innovative grassroots initiatives: agents of change towards a green economy in Jordan" وذلك بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٧ في عمان.

كذلك قام مدير عام الجمعية بالمشاركة في ملتقى كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وذلك بتاريخ ٨ تموز ٢٠١٧ في عمان، وتقديم ورقة عمل في الجلسة الحوارية التي عقدها مجموعة طلال أبو غزالة حول "السياسات والوسائل المطلوبة بهدف إنعاش سوق عمان المالي" بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠١٧، وتقديم ورقة عمل في الندوة المتخصصة التي عقدها مركز الدراسات المستقبلية في جامعة فيلادلفيا بعنوان "الآفاق المستقبلية للشباب" بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٧.

أما على صعيد الاجتماعات، فقد شارك مدير عام جمعية البنوك في اجتماعات لجنة نشر الثقافة المالية بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠١٧، و٣٠ تشرين الأول ٢٠١٧ في البنك المركزي الأردني، إضافة للمشاركة في اجتماعين للجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب بتاريخ ١٠ نيسان و١١ نيسان ٢٠١٧. كما شارك في الاجتماع الذي عقد في مجلس الأعيان بتاريخ ٢٤ نيسان ٢٠١٧ لمناقشة قانون البنوك، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده البنك المركزي الأردني بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي بتاريخ ٢٧ نيسان ٢٠١٧.

وقام مدير عام الجمعية بالاجتماع مع ممثلي مبادرة الشرق الأوسط للاستثمار (The Middle East Investment Initiative - MEII) لمناقشة سبل تعاون الجمعية مع المؤسسة بخصوص برنامج تمويلي المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة. والمشاركة في اجتماع مع ممثلي البنك الدولي الذي نظمته الشركة الأردنية لضمان القروض بتاريخ ١٠ تشرين الأول ٢٠١٧ لبحث الآليات التي يمكن اقتراحها لمساعدة قطاعات التصدير من حيث تطوير منتجات بنكية وبرامج ضمان صادرات وغيرها. والمشاركة في اجتماع في وزارة التربية والتعليم بخصوص مبادرة سمو الأميرة عالية المتعلقة بإعادة تدوير الورق بتاريخ ١ تشرين الأول ٢٠١٧. وحضور اجتماع في جامعة فيلادلفيا لتطوير الخدمات التعليمية ووضع الخطة الاستراتيجية للجامعة (٢٠١٨-٢٠٢٢) بتاريخ ١٩ تشرين ٢٠١٧.